ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

الجامعات الخاصة والأهلية.. هل تسد فجوات التنمية؟

- توجّهات الديمقراطيين إزاء السياسة الخارجية الأمريكية
- أبعاد ودلالات اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل
- قانون التجارب السريرية.. هل يُسهّل البحوث الطبية؟
- جدل حول المنصة الحكومية للدروس الإلكترونية

SEP 2020
العدد (10)

www.ecsstudies.com

تقديرات مصرية

الجامعات الخاصة والأهلية.. هل تسد فجوات التنمية؟

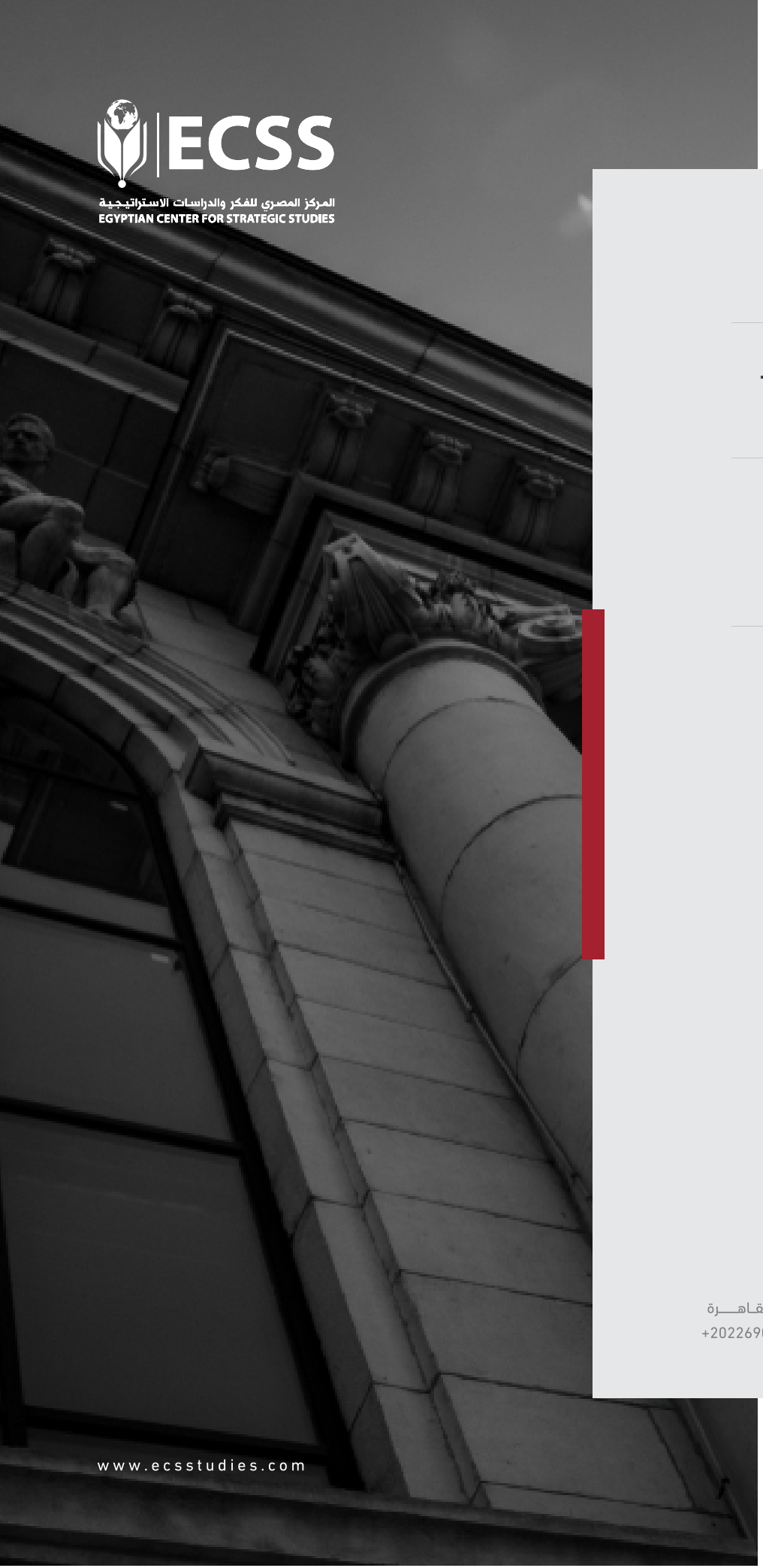

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

د. نهى بكر

أ. مجدي صبحي

د. رغدة البهي

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة

+20226905861| +20226905862 | +20226905863

www.ecsstudies.com

المحتويات

الافتتاحية

- عودة قضايا الداخل المصري 6

قضايا دولية

- توجّهات الديمقراطيين إزاء السياسة الخارجية الأمريكية 8
- تطوّر إيجابي مشروط للعلاقات الأمريكية - السودانية 11

قضايا الأمن والدفاع

- تأثير وقف النار وحراك طرابلس على أزمة ليبيا 16
- مسارات أزمة مالي بعد الانقلاب ضد نظام «كيتا» 19

قضايا السياسات العامة

- جدل حول المنصة الحكومية للدروس الإلكترونية 24
- قانون التجارب السريرية.. هل يُسهّل البحوث الطبية؟ 27

قضايا نوعية

- أثر أزمة كورونا على أداء التجارة الخارجية المصرية 32
- مستقبل التعليم الجامعي الخاص والأهلي في مصر 35

كيف يفكر العالم؟

- إلى أين يتجه العداء بين حكومة إثيوبيا والتيغراي؟ 40
- أبعاد ودلالات اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل 43

بيانات وإحصائيات

- توسع كمي ونوعي للتعليم الجامعي بمصر 48

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (10) - 15 سبتمبر 2020

مجمع التعليم الخاص - القاهرة الجديدة

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

عودة قضايا الداخل المصري

«تقديرات مصرية».. في عددها العاشر يتجسد الانسحاب التدريجي لقصة الفيروس التاجي التي هيمنت طوال الشهور الماضية، فلا يبقى منها إلا دروس المرحلة الصحية وآثارها الاقتصادية. هذا العدد يعكس هذه الحالة، فهناك «قانون التجارب السريرية وهل يسهل البحوث الطبية؟»، و«أثر أزمة الكورونا على أداء التجارة الخارجية المصرية».

وهكذا، مع استدعاء مرحلة اللقاح والدواء، وتعلم كيفية التعامل مع الأمراض المعدية في المستقبل، ومع قضايا التجارة والاقتصاد تحت الظروف الضاغطة لمرض سريع الانتشار؛ فإن السياسات الداخلية والخارجية المصرية تعود مرة أخرى إلى الاهتمامات «الجيوسياسية» و«الجيواستراتيجية».

وفي هذا الإطار، فإن «توجهات الديمقراطيين إزاء السياسة الخارجية الأمريكية» تبدو ملحة نظرًا لأهمية الولايات المتحدة في السياسة العالمية، وآثارها الهامة على السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط.

ورغم أن وطيس الانتخابات الأمريكية لا يزال جاريًا، وأنه ليس مستبعدًا في هذه المرحلة فوز أيٍّ من المرشحين «دونالد ترامب» و«جو بايدن»؛ فإن الاهتمام بالجانب الديمقراطي يبدو مشروعًا نظرًا لأن السياسات القائمة حاليًّا للرئيس الجمهوري واضحة، ولا يُنتظر أن تحدث فيها تغيرات جوهرية إذا ما استمر ساكن البيت الأبيض في سكناه وسياساته.

ولذا فإن «أبعاد ودلالات اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل» تربط ما هو دولي ناتج عن سياسات الدولة العظمى التي أشرفت على الاتفاق؛ وما هو إقليمي ويعكس ردود الفعل الإقليمية، ومدى تأثيرها على البيئة المحيطة بالسياسة الخارجية المصرية.

فالواضح أنّ حِلفًا للرفض والتصدّي تَكوَّن من إيران وتركيا والسلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا، في الوقت الذي تراوحت فيه ردود فعل الدول العربية بين التأييد والمعارضة الخافتة، وبات التساؤل الكبير عن الدولة أو الدول التي سوف تلحق بالاتفاق. على أية حال فإن اتفاق السلام هذا لا يزال في خطواته الأولى، ولكن البيئة الإقليمية مفعمة «بتطور إيجابي مشروط للعلاقات الأمريكية-السودانية»، وتأثير «وقف إطلاق النار وحراك طرابلس على أزمة ليبيا»، ووجود مسارات متنوعة لأزمة مالي بعد الانقلاب ضد نظام «كيتا»، والتساؤل حول «اتجاهات العداء بين حكومة إثيوبيا والتيغراي؟».

الداخل المصري يعود مرة أخرى وبقوة من خلال القضايا المصرية الداخلية، ليس فقط في الجوانب الصحية، وإنما في التعليم حيث البحث عن «أسباب الجدل حول المنصة الحكومية للدروس الإلكترونية»، و«مستقبل التعليم الجامعي الخاص والأهلي في مصر».

العدد العاشر من «تقديرات مصرية» يُثبت لقرائها منهجًا في التعامل السياسي مع البيئتين المحلية والخارجية من منطلقين؛ أولهما قائم على التنمية، وثانيهما على حماية الأمن القومي المصري.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا دولية

- توجّهات الديمقراطيين إزاء السياسة الخارجية الأمريكية
- تطوّر إيجابي مشروط للعلاقات الأمريكية - السودانية

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (10) - 15 سبتمبر 2020

توجّهات الديمقراطيين إزاء السياسة الخارجية الأمريكية

أطلق الحزب الديمقراطي برنامجه الانتخابي، في إطار مؤتمره العام الذي رشح رسميًّا "جو بايدن" لمنافسة المرشح الجمهوري "دونالد ترامب" -الرئيس الحالي للبلاد- في الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في 3 نوفمبر 2020. وبرغم أن برنامج الحزب ليست له صفة إلزامية على الرئيس، لكنه يعبر عن توجهات الحزب بشأن القضايا المختلفة، والتي تنعكس في السياسات التي يتبناها أعضاء الحزب، سواء في الكونجرس أو في البيت الأبيض.

* آية عبدالعزيز
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إعادة هيكلة السياسة الخارجية

- يرغب الحزب الديمقراطي في تنشيط السياسة الخارجية الأمريكية وفقًا للقيم الغربية، لضمان بقائها كدولة فاعلة ومحورية في النظام العالمي، مع تعزيز مكانتها من خلال قياداتها للمؤسسات والمنظمات الدولية والالتزام بالاتفاقيات المُبرمة بدلًا من الانسحاب منها.

- إعادة تنظيم التحالفات الأمريكية، لأنها تُعد ركيزة للأمن القومي، وميزة استراتيجية لا بد من تفعيلها بعد أن قوضتها إدارة "ترامب"، لا سيما وأن الأخير رغب في إعادة روسيا إلى مجموعة السبع، وانتقد شركاء واشنطن في حلف شمال الأطلسي، وتجاهل المعلومات الاستخباراتية حول مكافآت القتل الروسية للقوات الأمريكية وقوات التحالف الأخرى في أفغانستان، فضلًا عن محاولة ابتزازه كوريا الجنوبية في خضم الأزمة النووية بشبه الجزيرة الكورية.

- التعاون مع النظم الديمقراطية لتطوير التصورات المشتركة حول التهديدات والتحديات غير التقليدية، مثل: حملات التضليل المعلوماتي، والإكراه الاقتصادي، والفساد. كما سيدعم الحزب الديمقراطي تعزيز وبناء شراكات جديدة في مناطق ذات أهمية استراتيجية متزايدة، خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

- عدم التدخل العسكري في مناطق الصراعات إلا في حالة الضرورة، مع إعادة هيكلة ميزانية الدفاع، لتكون داعمة للاستثمارات المستقبلية في مجال التكنولوجيا والابتكارات، بجانب إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية، وإعطاء الأولوية لآليات إنفاذ القانون، والاستخبارات والدبلوماسية الأقل تكلفة والأكثر فاعلية.

- رفض نهج "ترامب" العقابي فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية وبرامج التنمية، التي ستكون أولوية حاسمة للحزب الديمقراطي، لكونها إحدى الأدوات القوية لتعزيز الأمن الأمريكي والعالمي، لذلك سوف يعمل الديمقراطيون على أن تكون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أول وكالة إنمائية في العالم.

- يعتقد الديمقراطيون أن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية أخلاقية تتعلق بالأمن القومي لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وفي نهاية المطاف تأمين إزالتها، كما سيحافظون على تركيزهم اليقظ في مجال مكافحة الإرهاب، إذ يدرك الديمقراطيون أن التهديد الإرهابي قد تطور بشكل كبير منذ هجمات 11 سبتمبر، وبالتالي يجب أن تتغير أولويات واستراتيجيات وأدوات مكافحة الإرهاب وفقًا

لذلك، بما في ذلك الاستجابة للتهديد المتزايد من تفوق العرق الأبيض والجماعات الإرهابية اليمينية الأخرى.

- سيواصل الديمقراطيون الجهود العالمية لهزيمة تنظيمات الإرهاب كداعش والقاعدة والجماعات التابعة لهما، والتعامل مع الظروف الأساسية التي سمحت للتطرف العنيف بالازدهار في المقام الأول، من خلال العمل مع شركاء الولايات المتحدة لإعطاء الأولوية للأدوات الدبلوماسية وإنفاذ القانون والاستخبارات لمواجهة الإرهاب.

- عدم استخدام مكافحة الإرهاب كسلاح لأغراض معادية للمهاجرين، ورفض استهداف المسلمين والعرب وغيرهم من الجماعات العرقية والإثنية، على أساس عقيدتهم وخلفياتهم في الداخل والخارج، وإغلاق مركز الاعتقال في خليج جوانتانامو، وتعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة في برامج وعمليات مكافحة الإرهاب.

التوجهات بشأن الشرق الأوسط

- يستند الحزب الديمقراطي إلى البراجماتية والقيادة الدبلوماسية في توجهاته نحو الشرق الأوسط، بالتزامن مع إنهاء الانتشار العسكري والحروب المفتوحة، لضمان خفض التصعيد والحفاظ على مصالحهم الدائمة في المنطقة.

- أوضح برنامج الحزب ضرورة التسوية السياسية الشاملة في مناطق الصراعات والأزمات لتكون بمثابة رادع لنمو التنظيمات الإرهابية في أفغانستان وسوريا والعراق، مع الحفاظ على المناطق التي تم تحريرها من قبضة هذه التنظيمات.

- وقف الدعم الأمريكي للحرب التي تقودها السعودية في اليمن، حيث نتج عنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم، مع إعادة ضبط علاقاتهم مع شركائهم في الخليج، التي ستسهم في ربط العراق بجيرانه وحماية أمنه وسيادته، بالإضافة إلى إمكانية بقاء عدد من القوات الأمريكية للتدريب لتمكنهم من هزيمة «داعش».

- حماية الحقوق الإنسانية والمدنية للشعب السوري، من خلال إيجاد تسوية سياسية للأزمة الداخلية، مع دعم استمرار الهجوم على تنظيم «داعش» لتقويض انتشاره، علاوة على العمل مع الأكراد والشركاء الآخرين الفاعلين في هذه الأزمة، وفي الوقت نفسه الالتزام بالعمل مع الشعب اللبناني لتعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي، والاستقرار المالي، وذلك في ضوء الأوضاع الداخلية غير المستقرة.

- أكد البرنامج استمرار الالتزام بحماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري النوعي وحقها في الدفاع عن نفسها؛ حيث يعتقد أن إسرائيل القوية والآمنة والديمقراطية أمر حيوي لمصالح واشنطن. فضلًا عن دعم حل الدولتين الذي يضمن مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية معترف بها

بحدودها، وحق الفلسطينيين في العيش بحرية وأمان في دولة قابلة للحياة خاصة بهم. كما يُعارض الديمقراطيون السياسات أحادية الجانب، بما في ذلك الضم، مؤكدين أن تظل القدس عاصمة إسرائيل، مدينة غير مقسمة في متناول الجميع الأديان.

- يعتمد الديمقراطيون على خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) في التعاطي مع إيران باعتبارها أفضل وسيلة لتحقيق دبلوماسية الطاقة النووية السلمية، لكبح الطموح النووي، كما يدعم الحزب العمل الدبلوماسي لتوسيع القيود على برنامج إيران النووي والتصدي لعدوانها الإقليمي، وبرنامجها الصاروخي، وسياساتها القمعية، وذلك بعد انسحاب «ترامب» من الاتفاق النووي الذي سمح لطهران باستئناف برنامجها دون التزام ببنود الاتفاق.

ملاحظات أساسية

- **التزامات راسخة:** أكد برنامج الحزب الديمقراطي على مجموعة من الثوابت الراسخة في توجهاته الخارجية التي لم تتغير حتى الآن، خاصة فيما يتعلق بإسرائيل وإيران، رغم تنامي المتغيرات الدولية التي تفرض عليهم ضرورة طرح رؤية مُغايرة تتوافق مع الترتيبات الجديدة التي يشهدها النظام الإقليمي.

- **الإفراط في التفاصيل:** استند الديمقراطيون في وضع برنامجهم على انتقاد الإدارة الحالية لترامب دون تقديم بديل أكثر فعالية لمعالجة هذه الأخطاء، الأمر الذي ساهم في سرد تفاصيل البرنامج مقارنةً بالبرامج السابقة التي لم تتجاوز حد 60 صفحة.

- **الافتقار لرؤية واضحة:** لم يهتم برنامج الحزب بوضع تصور شامل وآليات واقعية يمكن الاعتماد عليها في سياساته الخارجية، كما أنه لم يستفد من الدروس السابقة لإدارة «باراك أوباما» التي خلقت فراغًا استراتيجيًّا في منطقة الشرق الأوسط لصالح روسيا وتركيا على حساب باقي الحلفاء نتيجة رغبتهم في عدم الارتباط والتدخل العسكري، وتبنيهم سياسة الاحتواء، وهي بالفعل سياسات ثبت فشلها في الحفاظ على المصالح الأمريكية.

- **التغافل عن الصراعات القائمة:** تجاهل برنامج الحزب العديد من التفاعلات الدولية في العديد من المناطق مثل منطقة شرق المتوسط، التي تشهد حالة من الصراع على الطاقة، وذلك بالرغم من تدخل الإدارة الحالية والكونجرس في هذا الصراع، إلا أن البرنامج تغافل عن ذكرها، وكيفية التعامل معها مستقبلًا. وجدير بالذكر أن الأزمة اللبنانية جاءت في إطار صراع شرق المتوسط، ولكنه وضع لها تصورًا مبدئيًّا يمكن الرجوع إليه.

- **الارتباك الدبلوماسي:** شهدت الآونة الأخيرة حالة من التوتر بين واشنطن وحلفائها في الشرق الأوسط، مثل تركيا، نتيجة سياساتها العدائية وتقاربها مع روسيا، وبالرغم من ذلك لم يُشر البرنامج إلى ملامح العلاقات المستقبلية معها، ولا الدول الفاعلة في المنطقة، الأمر الذي يوضح حالة الارتباك التي يواجهها الديمقراطيون في سياساتهم الخارجية.

تطوّر إيجابي مشروط للعلاقات الأمريكية - السودانية

أضافت زيارة وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" إلى الخرطوم، في الخامس والعشرين من أغسطس 2020، مؤشرًا جديدًا للاتجاه العام لتحسن العلاقة بين البلدين، خاصة في أعقاب سقوط نظام "البشير"، وإن ظلت هنالك قضايا عالقة لم يتم حسمها، لا سيما وأن واشنطن تربط حلحلة هذه القضايا بشروط مطروحة على الخرطوم.

* نسرين الصباحي
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

من التوتر إلى التهدئة

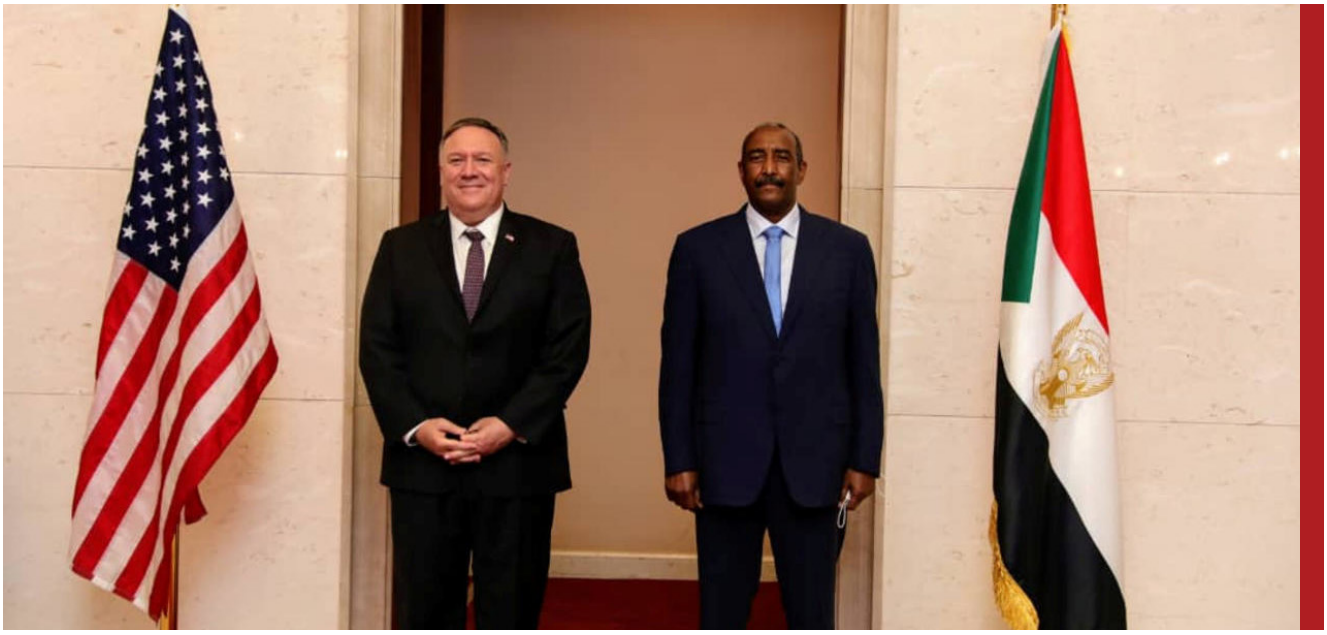

- اتسمت العلاقات السودانية-الأمريكية بكثير من الاضطراب خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث فرضت واشنطن العديد من العقوبات على السودان، على خلفية اتهامات متعددة لنظام "البشير" بدعم الإرهاب الدولي.
- سعت إدارة "أوباما" للتخفيف من حدة العقوبات بعد أن اتخذت الخرطوم خطوات إيجابية على عدة مسارات، منها: تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، ووقف الأعمال العدائية في مناطق الصراع، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وإنهاء التدخل السلبي في جنوب السودان.
- استمرت إدارة "ترامب" في تحسين العلاقات مع السودان، ففي أكتوبر 2017 رفعت الولايات المتحدة بعض العقوبات المفروضة على السودان، ومنها: حظر شراء الأسلحة الأمريكية والمساعدات الاقتصادية الأمريكية، وحظر دخول المواطنين الأمريكيين في معاملات مالية مع السودان.

- أعلنت واشنطن في نوفمبر 2018، أنها ستنظر في إلغاء تصنيف الدولة الراعية للإرهاب في السودان إذا استوفت المعايير القانونية وحققت مزيدًا من التقدم في المجالات الأخرى التي تُثير انتقادات الولايات المتحدة، مثل: حقوق الإنسان، والمزاعم المتعلقة بالإرهاب، وعلاقات السودان مع كوريا الشمالية.

- منذ الإطاحة بحكم "البشير" في إبريل 2019، أعربت الولايات المتحدة عن دعمها للانتقال إلى سودان سلمي وديمقراطي بقيادة مدنيين يمثلون تنوع المجتمع السوداني. وفي أغسطس من هذا العام، التقى "ديفيد هيل" -وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية- رئيسَ مجلس السيادة الانتقالي "عبدالفتاح البرهان" في الخرطوم، لمُناقشة الحاجة إلى تشكيل سريع لحكومة انتقالية بقيادة مدنية بما يتماشى مع الوثائق السياسية والدستورية المُتفق عليها، والتي دعمتها الولايات المتحدة.

- أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ديسمبر 2019 تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع السودان من خلال المُشاركة في تبادل السفراء لأول مرة منذ 23 عامًا. وأخذت العلاقات بعدها تطورات إيجابية كبيرة، حيث وافق السودان في إبريل 2020 على دفع تعويضات لضحايا 17 بحارًا أمريكيًّا قُتلوا على المدمرة الأمريكية "كول" في هجوم عام 2000 في عدن، كما عيّن السودان بعد ذلك بشهر واحد أول سفير له في واشنطن منذ أكثر من 20 عامًا. فيما قال وزير الخارجية "بومبيو" إن بلاده سَتُعيِّن سفيرًا في الخرطوم.

- وفي يونيو 2020، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن تعيين "دونالد بوث" مبعوثًا خاصًّا للسودان.

كما أصدر مكتب مُراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية بيانًا بشأن دارفور في أغسطس من هذا العام، يشير فيه إلى أنه لم يعد يُمنع الأشخاص الأمريكيون من الانخراط في معاملات فيما يتعلق بالسودان أو حكومة السودان، التي كانت محظورة سابقًا بمُوجب لوائح العقوبات الأمريكية السودانية، ومع ذلك لا تزال حالة الطوارئ الوطنية المُعلنة فيما يتعلق بالسودان سارية.

- وعن العلاقات التجارية بينهما، تقع السودان في المرتبة 153 بين مستوردي السلع الأمريكية و163 بين الموردين كواحدة من بين أقل الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الامريكية. **كما يوضح الشكل التالي:**

التبادل التجاري بين الولايات المُتحدة والسودان

- على الجانب الآخر تشهد المُساعدات الأمريكية للسودان اتجاهًا مُتزايدًا للنمو مُنذ العام 2010 بعد أن كانت قد ظلت تحت مستوى 10 مليون دولار مُنذ العام 2001، لتبلغ أعلى مُعدلاتها على الإطلاق خلال عام 2019 عند مستوى 371 مليون دولار.

حجم المساعدات الأمريكية للسودان سنويًا (مليون دولار)

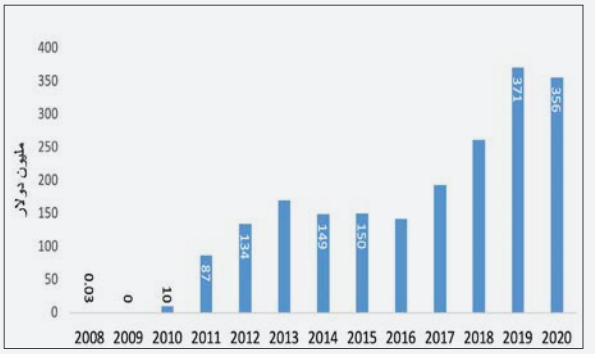

- توجه مُعظم هذه المُساعدات إلى أغراض تنموية وصحية بهدف دعم التحول الديموقراطي مُنذ العام 2019، وقد أتى توزيع هذه المُساعدات في العام 2020 **على النحو التالي:**

توزيع المساعدات الأمريكية للسودان وفقًا للقطاعات

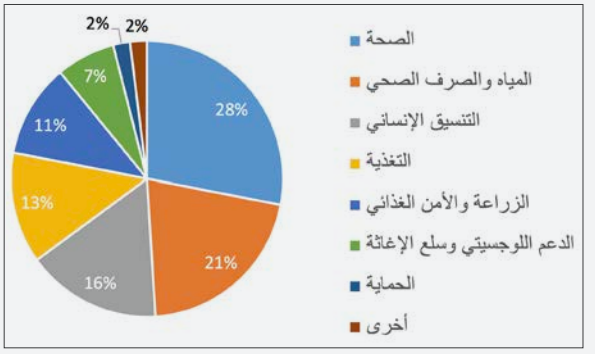

شروط أمريكية

- مثّلت صلات السودان بالمنظمات الإرهابية الدولية مصدر قلق خاص للحكومة الأمريكية، مما أدى إلى تصنيف السودان عام 1993 كدولة راعية للإرهاب، وتعليق عمليات السفارة الأمريكية في الخرطوم عام 1996، وفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية شاملة على السودان في أكتوبر 1997.

- تُشكّل خطوة رفع دولة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب التي تم وضعها فيها منذ عام 1993 على خلفية استضافة مؤسس تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" خلال الفترة (1992-1996)، تطورًا مهمًّا في العلاقات الأمريكية السودانية بشكل خاص، وعلاقاتها مع القوى الدولية الأخرى بشكل عام، حيث جاءت القائمة المُحدثة الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في الثالث عشر من شهر مايو 2020 لتخلو من اسم السودان، في حين أبقت على دول أخرى.

- لكن مع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تزال تفرض شروطًا على استكمال مسار رفع السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب، ومن بينها: ملف تسوية النزاعات والصراعات الداخلية المُسلحة، فضلًا عن النظر في ملف أسر ضحايا هجوم المدمرة "كول"، إضافة إلى تعديلات تشريعية بحق قوانين النظام العام. لذا، يُشير "تيبور ناجي" -مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية- إلى أن رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب ليس قرارًا بل عملية مُركبة تستند إلى إجراءات يجب أن تراها الإدارة الأمريكية تُنفَّذ على أرض الواقع، وخطوة يجب تمريرها على الكونجرس الأمريكي للنظر فيها.

- تَمثلت استجابة حكومة السودان في عدد من الخطوات، من أبرزها: التوصل إلى تسوية مع أسر الضحايا الأمريكيين في تفجير السفارة الأمريكية عام 1998؛ فقد أعلن رئيس الوزراء السوداني "حمدوك"

في ديسمبر 2019 قبول حكومته الاعتراف بمسئولية السودان عن الأخطاء السابقة لحكومة "الإنقاذ"، وتفجير المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" عام 2000 في اليمن.

- أبدت الحكومة السودانية موقفًا إيجابيًّا تجاه حكم المحكمة العليا الأمريكية الصادر في التاسع عشر من مايو 2020 والذي تضمّن إلزام السودان بدفع تعويضات لضحايا الهجمات الإرهابية التي استهدفت سفارتي الولايات المتحدة في دار السلام ونيروبي في أغسطس 1998، وفي ضوء ذلك القرار أصدرت وزارة العدل السودانية بيانات أوضحت تطلع السودان إلى تسوية قضايا التعويضات المالية مع واشنطن.

أجندة "بومبيو"

في سياق هذا التطور العام للعلاقات السودانية-الأمريكية جاءت زيارة "بومبيو" إلى الخرطوم، حيث حملت جملة من القضايا لعل أبرزها:

- **التطبيع مع إسرائيل:** حيث زار "بومبيو" الخرطوم بعد إجرائه محادثات في تل أبيب على خلفية اتفاق التطبيع الإماراتي-الإسرائيلي. لكن رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" قال إن الفترة الانتقالية في السودان يقودها تحالف واسع بأجندة مُحددة لاستكمال المرحلة الانتقالية وتحقيق السلام والاستقرار في البلاد وإجراء انتخابات حرة، وإن حكومته ليس لديها تفويض يتجاوز هذه المهام أو اتخاذ قرار بشأن التطبيع مع إسرائيل، مؤكدًا على حق الفلسطينيين في أرضهم وفي حياة حرة وكريمة.

- **المسار الانتقالي:** حيث دعمت الولايات المتحدة المسار الديمقراطي السوداني في المرحلة الانتقالية بعد سقوط "البشير" باعتبارها خطوة حاسمة لتعزيز السلام والأمن وتوفير الحماية للمدنيين، خاصة في إقليم دارفور الذي شهد سلسلة من الهجمات المُسلحة أسفرت عن مقتل العشرات.

- **سد النهضة:** حيث إن ثمة اتفاقًا أمريكيًّا-سودانيًّا على تحقيق اتفاق مُفيد بين كل من السودان وإثيوبيا ومصر بشأن ملء وتشغيل السدّ الإثيوبي الذي يُعد أمرًا حاسمًا للاستقرار الإقليمي.

- **الأزمة الاقتصادية:** إذ يمر السودان بأزمة اقتصادية عميقة بعد أن عانى من عقوبات أمريكية استمرت لعقود، فضلًا عن انفصال جنوب البلاد الغني بالنفط منذ عام 2011. فوفقًا للأمم المتحدة، فإن أكثر من 9.6 ملايين شخص (ما يقرب من ربع سكان السودان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومن ثم فإن السودان يحتاج إلى دعم الولايات المتحدة للمُساعدة في تخفيف الديون السابقة، ومُواجهة التضخم المرتفع، وجائحة "كورونا"، وجذب المزيد من المساعدات الخارجية والاستثمارات.

قضايا الأمن والدفاع

- تأثير وقف النار وحراك طرابلس على أزمة ليبيا
- مسارات أزمة مالي بعد الانقلاب ضد نظام «كيتا»

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (10) - 15 سبتمبر 2020

تأثير وقف النار وحراك طرابلس على أزمة ليبيا

تشهد الأزمة الليبية تطورات متسارعة، سواء ما يتعلق بإعلان وقف إطلاق النار حول محور سرت والجفرة، أو اندلاع احتجاجات طرابلس، التي عُرفت بـ"حراك 23 أغسطس"، وما نجم عنه من انقسام داخل تحالفات المنطقة الغربية. وتثير هذه التطورات تساؤلات حول تداعياتها على مسار الأزمة في هذا البلد.

* محمود قاسم
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحولات لافتة

- **تسكين الصراع:** فعلى الرغم من التحشيد والتعبئة المستمرة من قبل طرفي الصراع -الشرق والغرب- خلف خطوط سرت-الجفرة؛ إلا أن الإعلان المتزامن عن وقف إطلاق النار (21 أغسطس) من قبل حكومة الوفاق ومجلس النواب بعث برسائل إيجابية بتثبيت الهدنة كخطوة مرحلية في مسار سياسي أوسع يمكنه أن يؤدي إلى حلحلة الأزمة. وجاء وقف إطلاق النار في ظل مساعٍ دولية لإيجاد مساحة من التفاهمات بين الطرفين. ورغم ما جاء في البيانين من رؤى متباينة ومساحات من الاختلافات؛ إلا أن التهدئة باعتبارها الملمح الأبرز والقاسم المُشترك قد قُوبلت بتأييد واسع سواء من الداخل أو الخارج.

- **حراك احتجاجي:** حيث شهد الغرب الليبي جولة من الاحتجاجات والحراك الشعبي (23 أغسطس) على خلفية تردي أوضاع المعيشة، وانتشار الفساد، وانعدام الأمن، وضعف الخدمات الأساسية، وغياب السيولة، وارتفاع الأسعار، وقد أصبح هذا الوضع -بجانب النفوذ المتزايد للميليشيات والمرتزقة الأجانب- مبررًا للتظاهرات التي اتّسع نطاقها من العاصمة إلى عدد من المدن الغربية، ومن بينها: الزاوية، وصرمان، وصبراتة، وسبها. وجاءت معالجة الحكومة للحراك عبر استخدام القوة المفرطة -بحسب وصف الأمم المتحدة- ومحاولة تفريق المتظاهرين وصولًا لفرض حظر تجول (26 أغسطس)، بهدف تحجيم الحراك ومنعه من التمدد؛ لتزيد من احتقان الشارع، وترفع من سقف مطالبه التي وصلت إلى حد المطالبة بإسقاط "السراج" وحكومته.

- **انقسام تحالفات الغرب:** حيث كشفت الاحتجاجات وطريقة معالجتها من قبل أطراف السلطة في حكومة الوفاق عن حجم الخلافات والتباينات داخل مكونات الحكومة، وقد كان قرار إيقاف "فتحي باشاغا" -وزير داخلية "السراج"- عن العمل ثم عودته كفيلًا بإظهار حالة التصدع والانقسام التي يعيشها غرب ليبيا. إذ أعلنت ميليشيات مصراتة النفير العام والاستعداد للدفاع عن "باشاغا" كممثل لها في السلطة، وقد أشارت عملية استقباله -لدى عودته من تركيا (29 أغسطس)- مُحاطًا بعدد من الآليات العسكرية والعناصر المُسلحة إلى ما يتمتع به من نفوذ وظهير ميليشياوي كبير. على الجانب الآخر، اتخذت ميليشيات طرابلس موقفًا داعمًا لإجراءات وتحركات "فايز السراج" في مواجهة نفوذ "باشاغا"، وعليه فقد تحول الانقسام السياسي والتباين بين

أطراف المعادلة في حكومة الوفاق إلى انقسام مناطقي بين طرابلس ومصراتة، ما قد يؤثر على مجريات الأمور بشكل كبير.

- **استعادة الدور القطري:** لم تكن قطر بعيدة عن مُجمل التفاعلات في ليبيا منذ اندلاع أحداث 2011، حيث قدمت الدوحة دعمًا كبيرًا لقوات "فجر ليبيا" وغيرها من التنظيمات المحسوبة على تيارات الإسلام السياسي، وقد أظهرت التفاعلات الأخيرة انخراطًا واضحًا عبّرت عنه زيارة وزير الدفاع القطري ونظيره التركي، في 17 أغسطس 2020، بهدف تدشين مركز تنسيق ثلاثي بين قطر وتركيا وحكومة الوفاق يضم عددًا من المستشارين والخبراء العسكريين من البلدين، فضلًا عن التنسيق في آلية بناء القدرات الدفاعية والأمنية، والحفاظ على مكتسبات تركيا العسكرية في ليبيا. وقد يرتكز دور قطر في تلك المعادلة الثلاثية على تقديم الدعم المالي الذي يمكن توظيفه في مسارات أخرى، قد ترمي إلى تعظيم دور قطر ذاتها، وتثبيت النفوذ التركي غرب ليبيا.

تداعيات محتملة

- **تثبيت دائم للهدنة:** يمكن استثمار عملية وقف إطلاق النار في تعزيز وبناء الثقة بين الشرق والغرب كخطوة يمكن البناء عليها للشروع في مسار سياسي أوسع يُنهي الأزمة الليبية. ويمكن الوصول لهذا المسار في ظل جملة من المحدِّدات؛ **أولًا:** أن الطرفين ليست لديهما القدرة الكاملة على حسم المعركة النهائية، خاصة في ظل حالة الجمود الميداني مؤخرًا، بما يشير إلى قناعة كل طرف بحاجته إلى الحفاظ على مكاسبه بما يضمن له نفوذًا مؤثرًا في الترتيبات المستقبلية. **ثانيًا:** يمكن أن تُعزز عملية التأييد والدعم من الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة في الصراع عمليةَ التهدئة ومن ثم تثبيتها بشكل دائم.

ومع ذلك، يوجد عدد من القيود التي قد تحول دون بلوغ الهدنة الدائمة، من بينها: حجم التباينات حول تفسير وقف إطلاق النار، ومستقبل منطقة سرت والجفرة، وشكل المرحلة الانتقالية، ناهيك عن فشل كافة المحاولات السابقة التي كانت تستهدف تسكين الصراع والشروع في مسار سياسي أوسع.

- **تعزيز الفجوة في الغرب:** قد تؤدي تطورات الغرب الليبي إلى تعميق الفجوة بين الأجنحة المتصارعة، وخلق صراع ميليشياوي ومناطقي، على غرار الصراع بين ميليشيات مصراتة والزنتان 2014 على مطار طرابلس، وقد يتشكل الصراع المسلح هذه المرة بين ميليشيات طرابلس ومصراتة بالأساس، حيث سيعمل كل طرف على إظهار تفوقه وامتلاكه للقدرات التي تؤهله للحسم، ومن ثم التحكم في قواعد اللعبة. وبرغم ذلك، هنالك عددٌ من القيود التي تحد من هذه المواجهة، من بينها رغبة تركيا في الحفاظ على تماسك التحالف العسكري ووكلائها في الغرب بهدف الحشد لمعركة الحسم حال تراجع عملية وقف إطلاق النار.

كما أن تعيين "محمد الحداد" (ينتمي لقبائل مصراتة) رئيسًا للأركان قد يُقلل من فرص المواجهة، حيث يعمل "السراج" من خلال ذلك على التسويق لأن الخلاف مع "باشاغا" ليس خلافًا مع مدينة مصراتة، ومع ذلك يظل إقصاء "باشاغا" من المشهد بصورة تامة أمرًا غير مُرجّح؛ نظرًا لقوته ونفوذه المُستند إلى دعم واسع من ميليشيات مصراتة، فضلًا عما يثار حول رغبة أنقرة الإبقاء عليه في الترتيبات القادمة، وهو ما اتضح في عودته للعمل ثانية.

- **عودة النشاط الإرهابي:** يمكن أن يؤدي احتدام الصراع غرب ليبيا، في ظل غياب دور الدولة، وضعف المؤسسات الأمنية، وبروز النموذج الميليشياوي؛ إلى استثمار وتوظيف الجماعات الإرهابية لهذا المشهد في العودة مجددًا، خاصة وأن كثيرًا من العناصر التي تم نقلها من سوريا إلى ليبيا كانت ضمن صفوف تنظيم "داعش"، كما أن آثار التنظيم لا تظل قائمة وهو ما كشفته العملية التي نفذها "داعش" في مايو 2020 ضد سيارة عسكرية تابعة للجيش الليبي في مدينة "تراغن"، علاوة على القضاء على خلية إرهابية في أغسطس 2020 كانت تخطط لتنفيذ هجوم ضد مواقع نفطية جنوب ليبيا، كما شهدت العاصمة طرابلس في الأول من سبتمبر تفجيرًا انتحاريًّا.

وعلى الرغم من عدم وجود تفاصيل كافية حول طبيعة التفجير؛ إلا أن عددًا من التقديرات تُرجِّح إمكانية أن يكون التفجير ناجمًا عن عملية إرهابية تحمل بصمات "داعش"، خاصة في ظل التقارير التي تشير إلى محاولات "داعش" لاستعادة نشاطه في مدينة "صبراتة" غرب ليبيا، والتي كانت معقلًا للتنظيم في مراحل سابقة.

- **في الأخير**، يشهد الغرب الليبي تحولات دراماتيكية وعددًا من التفاعلات، سواء على مستوى الصراع الأوسع بين الشرق والغرب، أو من خلال الصراع المحتدم بين أجنحة الغرب، وقد تساهم هذه التطورات في تغيير قواعد اللعبة، والتأثير في عددٍ من الترتيبات المستقبلية.

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مسارات أزمة مالي بعد الانقلاب ضد نظام «كيتا»

شهدت مالي انتقالًا غير دستوري للسلطة إثر انقلاب عسكري في الثامن عشر من أغسطس 2020، قام به مجموعة من جنود معسكر كاتي الواقع بالقرب من العاصمة باماكو، حيث احتجزوا الرئيس "إبراهيم أبو بكر كيتا" وعددًا من المسئولين ليتم إجبارهم على الاستقالة. فإلى أين يتجه مشهد التغيير السياسي في هذا البلد الذي يعاني انتشار الإرهاب والصراعات المحلية؟.

* شيماء البكش
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

محفزات الانقلاب

- جاء انقلاب مالي مدفوعًا بسياقات محفزة له، إذ شهدت البلاد احتجاجات مستمرة لأكثر من شهرين، على خلفية الانتخابات التشريعية المنعقدة في مارس الماضي، أدت إلى تصاعد الخلافات بين النظام والمعارضة، بسبب أداء النظام الانتخابي المعيب، ومحاولته التضييق على الأحزاب المعارضة لصالح الحزب الحاكم. وعلى خلفية هذا المشهد، تدخّلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" لقيادة وساطة تُسهم في مراجعة الانتخابات المختلف عليها، وفي حلّ جذور الأزمات السياسية التي تشهدها البلاد والممتدة لسنوات.
- عكست الاحتجاجات على نظام "كيتا" فشله في مكافحة الإرهاب والتنظيمات المنتشرة في مالي ومحيطها الإقليمي مع انهيار البلاد عام 2012، ولم تفلح الجهود التي تقودها فرنسا لمساندة البلاد في استعادة الاستقرار، فضلًا عن عدم نجاح "كيتا"، الذي انتُخب في 2013، في حلّ جذور الأزمات السياسية والمظالم الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الأقاليم المختلفة في البلاد.

- مع استشراء الفساد، واستمرار المظالم الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن تنامي انتشار الجماعات والميليشيات الإرهابية؛ تصاعد الغضب الشعبي إلى أن جاءت أزمة الانتخابات الأخيرة بمثابة نقطة الاشتعال، وحسمت الخلافات داخل الجيش على الرواتب والترقيات المشهدَ بعدما استنزفت طاقات الجيش وجهوده في مواجهة مفتوحة مع التنظيمات الإرهابية، بينما لم يفلح اتفاق السلام الموقَّع في عام 2015 مع حركات التمرد الأزوادية في الشمال.

ردود الفعل

اتفقت المواقف الإقليمية والدولية على رفض التغيير غير الدستوري للحكم، ودعت إلى ضرورة استعادة الاستقرار، والإفراج غير المشروط عن الرئيس والمسئولين، في حين جاءت المواقف المحلية حاسمة للمشهد، وذلك على النحو التالي:

- **مواقف محلية:** على الرغم من إدانة البرلمان في البداية لتحرك الجيش، ودعوته إلى سرعة الإفراج غير المشروط عن المسئولين؛ إلا أن الرئيس اضطر إلى الرضوخ لرغبة الجماهير، التي حسمت المشهد، وخرج المتظاهرون تأييدًا لتحرك الجيش في العاصمة باماكو، مما دفع الرئيس كيتا إلى تقديم استقالته وإقالة الحكومة وحلّ البرلمان، إدراكًا منه لمآلات المشهد، الذي جاء مطابقًا لما شهدته البلاد في 2012، عندما تحرك الجيش ضد حكم الرئيس "أمادو توري".

- **مواقف إقليمية:** حيث رفضت هذا التغيير بالقوة العسكرية في البلاد، ودعت -في بداية الأمر- لإعادة الرئيس إلى حكمه، إلى أن حسمت الاستقالة المشهد، فبدأ الحديث عن فترة انتقالية معقولة، تُفضي إلى تسليم السلطة في أقرب وقت ممكن. إذ أدانت كافة الدول الإقليمية -بما فيها دول الساحل والمغرب العربي- ما حدث، وما قد يُفضي إليه من الفوضى والاضطراب. وفي السياق ذاته، أدان الاتحاد الإفريقي ما وصفه بالتغيير غير الدستوري، وعلى خلفيته علق عضوية مالي بالاتحاد. وهو الموقف ذاته الذي تبنته "الإيكواس"، التي لم تفلح جهودها للوساطة منذ أكثر من شهرين لحلحلة الأزمة، فقامت بتعليق عضوية مالي، وأصدرت بعض العقوبات عليها، باستثناء الاستمرار في تقديم المساعدات المتعلقة بمواجهة جائحة " كوفيد- 19".

- **مواقف دوليّة:** اتسمت بالرفض بسبب ما يُمكن أن يفضي إليه الأمر من مزيدٍ من عدم الاستقرار في البلاد. فمن جانبه، دعا ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في مالي "محمد بن شمباس" إلى ضرورة استعادة الاستقرار وسيادة حكم القانون في البلاد. بينما علّق الاتحاد الأوروبي مهامه التدريبية، بشكل مؤقت، في مالي، مع تأكيد ضرورة الالتزام بمساعدة مالي في مواجهة مشاكلها، وهو الموقف نفسه الذي شددت عليه فرنسا. كما علّقت المنظمة الفرانكفونية عضوية مالي، وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن مراجعة الوضع في مالي، لبحث أي انعكاسات محتملة على المساعدات الأمريكية، بينما أكدت بعثة الأمم المتحدة لدعم الاستقرار في مالي (مينوسما) على استمرار العمل وتقديم المساعدات للبلاد.

مسارات ما بعد الانقلاب

أقرّ المشهد الداخلي في مالي بأن هناك تغييرًا سياسيًّا ما بعد الانقلاب، ما جعل كافة المسارات تتراوح حوله؛ ما بين رفضه أو إقراره والتسليم به، ومن ثم إدارته، على النحو التالي:

- **مسار الرفض:** جاءت كافة المواقف -بداية- رافضة لهذا التغيير المفروض بطريقة غير دستورية، ودعت إلى ضرورة إعادة الرئيس وإعادة الوضع إلى ما كان عليه. وترك هذا الموقف المجال مفتوحًا أمام نظريات المؤامرة، والبحث عن الدور الخارجي الذي حرّك المشهد، وإغفال العوامل الداخلية. واستدعاء الدول التي تَلقّى فيها هؤلاء الجنود تدريبات عسكرية. وكانت روسيا في مقدمة تلك الدول، في إطار تنافسها مع الغرب.

- **إقرار الواقع:** فرضت مقتضيات الأمر الواقع تغييرًا استوجب التعامل معه، والإقرار به، مع استحالة إعادة الرئيس مرة أخرى إلى الحكم، أو التحكم في مجريات الأمور التي حركها جموح اللحظة الثورية بالداخل. وهو الأمر الذي دفع شركاء مالي الإقليميين والدوليين إلى الإقرار بهذا التغيير، والتعامل معه، مما فتح المجال أمام بدء الحديث عن آليات إدارة التغيير وطبيعة المرحلة الانتقالية.

- **إدارة التغيير:** بدأت المرحلة الحالية بالتفاوض بين المجلس العسكري "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب المالي" والإيكواس، في إطار الضغوط على الأول، إلى أن انضمّ قادة المعارضة إلى جولات التفاوض. وحتى الآن، لا تزال

الخلافات تلوح في الأفق مع إعلان المجلس العسكري عن فترة انتقالية تمتد نحو ثلاث سنوات، في حين طالب وفد الإيكواس بفترة انتقالية لمدة عام، وبقيادة مدنية تفضي إلى انتخابات دستورية. وأدى عدم التوافق هذا إلى إعلان قادة اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب أن شكل وطبيعة المرحلة الانتقالية هو أمر يخص الماليين، وسيتحدد فيما بينهم. وهو المشهد الذي يعكس حجم التحديات التي بإمكانها تهديد الاستقرار بالبلاد.

- **إجمالًا،** يعكس احتقان وتأزم المشهد الحالي في مالي حجم التحديات التي بحاجة لمزيدٍ من الجهود والتدخل، إذ لم يعد الحل مقصورًا على التدخلات الأمنية، التي قادتها فرنسا منذ 2013، ولم تفلح حتى الآن في تجفيف منابع الإرهاب في البلاد، فضلًا عن عدم اشتمالها على حلول للأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد، مما ترك إقليم الساحل والصحراء في مقدمة الأقاليم الأكثر عرضة للهجمات الإرهابية حول العالم، وهو الأمر الذي امتدت تداعياته إلى ليبيا، مع سيولة الحدود.
- يُسلّط المشهد العام في مالي الضوء على مبادرة مصر لتشكيل قوة إفريقية مشتركة لمكافحة الإرهاب بالساحل والصحراء، مع تسليمها رئاسةَ الاتحاد الإفريقي في فبراير الماضي. وبالتالي، مع استمرار كون مصر في ترويكا الاتحاد، فضلًا عن فوزها بعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي للعام الجاري؛ فبإمكانها حشد الجهود من أجل جعل تلك المبادرة في موضع التطبيق، والتي قد تكون بديلة أو مكملة للمبادرات القائمة، خاصة وأن الدور المصري قد يكون مقبولًا بالمنطقة، في وقت تواجه فيه فرنسا تعثرات ليس فقط في مالي وإنما في المنطقة ككل.

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا السياسات العامة

- جدل حول المنصة الحكومية للدروس الإلكترونية
- قانون التجارب السريرية.. هل يُسهّل البحوث الطبية؟

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (10) - 15 سبتمبر 2020

جدل حول المنصة الحكومية للدروس الإلكترونية

أثار إعلانُ وزارة التربية والتعليم إطلاقَ منصة للدروس الإلكترونية في مصر حالةً من الجدل، بين من يرون أن الوزارة تسعى عبر تلك المنصة لمكافحة الدروس الخصوصية، وآخرين يعتبرونها خدمة بديلة للحصول على نصيب من الإنفاق الأسري على هذه الدروس، فلماذا أُثير ذلك الجدل وما هي أبعاده؟

* محمود سلامة
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أسباب إطلاق المنصة

- يُحدد الاتفاق الذي يمتد لثلاث سنوات بين وزارة التربية والتعليم وشركة أورانج مصر، الأدوار المنوطة بكلا الطرفين في منصة الدروس الإلكترونية، حيث يتمثل دور الوزارة في إنتاج محتوى تعليمي للطلاب، وتحديد الاحتياجات الفنية اللازمة المتعلقة بالاستضافة والبنية الأساسية اللازمة لإطلاق المنصة، وتوفير المحتوى الرقمي المزمع إتاحته على المنصة، وذلك بما يتفق مع رؤية الوزارة واستراتيجيتها في هذا الشأن. أما الشركة فينحصر دورها في تزويد المنصة بكافة التقنيات الحديثة اللازمة لاستضافة المحتوى من خلال مراكز استضافة البيانات التابعة لها، وتوفير البنية الأساسية السحابية اللازمة لتشغيل وإدارة المنصة.

- يرجع تعاقد وزارة التعليم المصرية مع شركة الاتصالات إلى رغبة الوزارة في تلافي المشكلات التقنية التي واجهتها في العام الماضي فيما يتعلق بإتاحة المحتوى الإلكتروني، وأداء اختبارات إلكترونية للصفين الأول والثاني الثانوي، واستقبال المشروعات البحثية من طلاب الصفوف الدراسية من الرابع الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي إلكترونيًّا في ظل أزمة "كورونا". وبدت المشكلة واضحة في فشل خوادم الوزارة في استيعاب جميع طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي لأداء اختباراتهم الإلكترونية في التوقيت نفسه، الأمر الذي دفع الوزارة لتقسيم الطلاب جغرافيًّا إلى مجموعتين، وهو ما نتج عنه تسريب الامتحانات بما يُقوض مبدأ "تكافؤ الفرص" بين جميع الطلاب.

- تتمثل دوافع الوزارة لإطلاق هذه المنصة في: 1 - التأكيد على التحول من التعليم التقليدي إلى الإلكتروني لحل مشكلات ارتفاع الكثافات في الفصول والعجز في أعداد المعلمين. 2 - تفعيل التعليم عن بعد بشكل أكبر في ظل استمرار أزمة كورونا واحتمالية أن تُضطر الوزارة لتعليق حضور الطلاب إلى المدارس إذا تعرضت مصر لموجة ثانية من انتشار الفيروس المستجد كما حدث في عدد من دول العالم.3 - التيسير على الطلاب في الوصول إلى مصادر تعلم وتدريبات متنوعة كبديل فعال للدروس الخصوصية.

لماذا الجدل؟

- يكمن السبب الرئيسي وراء جدل منصة الدروس الإلكترونية في غموض الإعلان، وعدم توضيح الآلية التي سيسير وفقًا لها تشغيل المنصة، وطريقة تعامل الطلاب والمعلمين معها. كما دار الجدل حول

استخدام "أورانج كاش" لسداد قيمة خدمة الدروس الإلكترونية، الأمر الذي رأى فيه البعض محاولة من جانب الوزارة لتقديم دروس خصوصية إلكترونية بديلة لما يقدمه المعلمون، في محاولة منها للحصول على نصيب من الأموال التي تذهب للدروس الخصوصية التي تُقدر بسبعة وأربعين مليار جنيه سنويًّا وفقًا لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر في يوليو 2019، بلغ متوسط إنفاق الأسرة على التعليم (5184.3 جنيهًا)، واستحوذت الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية على ما نسبته (37.7%) من إجمالي ما تنفقه 24.3 مليون أسرة على التعليم.

نسبة إنفاق الأسر على التعليم والدروس الخصوصية من الإنفاق الكلي في محافظات مصر

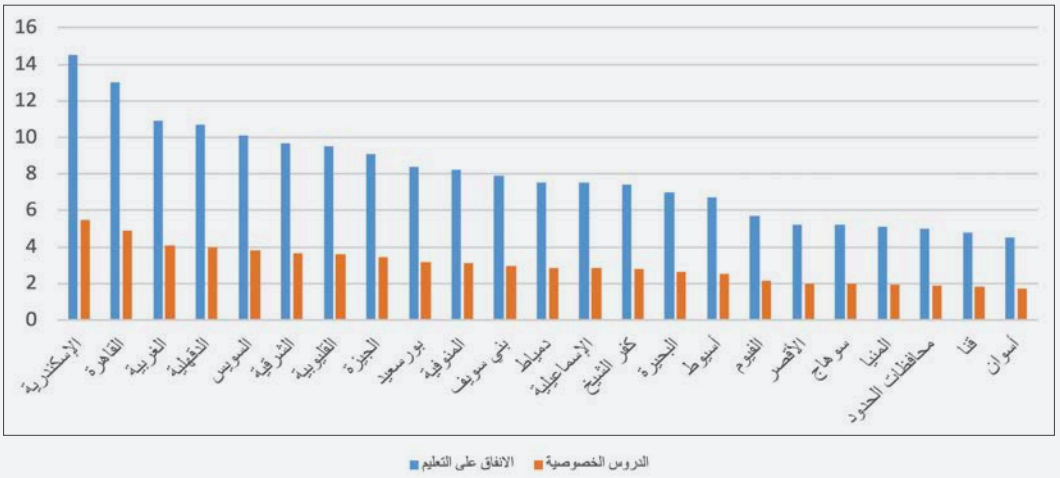

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، يوليو 2019

- يتضح من الشكل السابق أن الإسكندرية والقاهرة جاءتا في مقدمة المحافظات التي تُنفق على التعليم والدروس الخصوصية، في حين احتلت بعض محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية المراكز الأخيرة. ويؤكد ذلك على وجود فروق واضحة بين المحافظات، من حيث القدرة على الإنفاق على التعليم، وهو ما يجب على الحكومة مراعاته عند تحديد الرسوم وتقدير قيمة الخدمات التي تُقدمها.

مصير المنصات الأخرى

- أطلقت وزارة التربية والتعليم عام 2016 "بنك المعرفة المصري" الذي استهدف تقديم محتوى رقمي تفاعلي مرتبط بالمناهج الدراسية التي يدرسها الطلاب في جميع مراحل التعليم طبقًا للمعايير التعليمية القومية والدولية، لكي يسهل على المتعلم فهم وتطبيق المحتوى بشكل أفضل. وقد بلغ عدد المستخدمين الدائمين له مليونًا و410 آلاف مستخدم بينهم طلاب الثانوية العامة.

- مع تعليق الدراسة بسبب أزمة كورونا، لم يكن من الممكن أن تُنهي وزارة التعليم العام الدراسي في منتصف الفصل الدراسي الثاني، وهو ما دفعها لإطلاق عددٍ من المنصات الإلكترونية لضمان استكمال المناهج وتقييم الطلاب منها:

- **منصة المكتبة الرقمية "ذاكر"** https://study.ekb.eg/، وهي مكتبة رقمية تضم بداخلها العديد من مصادر المعلومات التي تفيد طلاب جميع الصفوف الدراسية.
- **منصة إدمودو "EDMODO"** للتواصل وتقديم المشروعات البحثية https://edmodo.org/، وهدفت هذه المنصة إلى توفير التواصل الإلكتروني اللازم بين الطلاب، وتقديم الإرشادات اللازمة من المعلمين للطلاب في عمل المشروعات البحثية. وبنهاية إبريل الماضي، تخطى عدد المسجلين على المنصة عشرة ملايين مشترك، منهم مليون معلم، وأكثر من 8 ملايين طالب، وأكثر من نصف مليون ولي أمر.
- **منصة البث المباشر للحصص الافتراضية** المختصة بمراجعات طلاب الإعدادية وصفوف الثانوية https://stream.moe.gov.eg، وهي تقدم فصولًا افتراضية للطلاب لتقديم مراجعات المرحلة الإعدادية والثانوية العامة بجدول مواعيد محدد مسبقًا، كما تُقدم فصولًا لتعلم اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وفصلًا يختص بالتدريبات التكنولوجية، ويحتمل الفصل الواحد دخول 10 آلاف طالب في وقت واحد.

- أسهمت هذه المنصات في تحقيق الهدف الذي أُنشئت من أجله، وهو استكمال العام الدراسي الماضي في ظل أزمة كورونا، وإن كان ذلك لم يتم بالفاعلية المأمولة بسبب عدم توافر خدمة الإنترنت لدى جميع الأسر بمستوياتها الاجتماعية المختلفة، أو في جميع أنحاء الجمهورية بنفس الكفاءة. فقد بلغت نسبة استخدام الإنترنت في المدارس الابتدائية 66.1%، وانخفضت في المدارس الإعدادية إلى 61.8%، وبلغت أعلى قيمة لها في المدارس الثانوية نسبة 78%، ما يعني أن هناك 35% تقريبًا من المدارس في جميع المراحل التعليمية لا تتمتع بالبنية التكنولوجية اللازمة لتفعيل هذه المنصات، والأرجح أن الوضع أكثر صعوبة في منازل الأسر المصرية.
- نجحت هذه المنصّات في التمهيد لتفعيل التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، لكنّ مصيرها أصابه الغموض إلى أن أعلن وزير التعليم د. طارق شوقي مؤخرا عن استمرارها في تأدية نفس وظائفها، جنباً إلى جنب مع المنصة الجديدة والقنوات التعليمية المتخصصة. إذ أوضحت خطة الوزارة للعام الدراسي 2020/2021 أن الاعتماد على المصادر الإلكترونية لن يكون قبل الصف الرابع الابتدائي، مراعاةً لقدرتهم على التعامل مع مثل هذه المصادر، حيث يتزايد الاعتماد على عدد أكبر من المنصات الإلكترونية في المراحل الدراسية الأعلى.
- مع ذلك، يبقى السؤال المتعلق بطبيعة الفلسفة التي تقف وراء الاقتراح الخاص بتحصيل مقابل مالي نظير الاستفادة بخدمات المنصة الجديدة؟، فالأرجح أن وزارة التربية والتعليم كانت بحاجة لمزيد من الإعداد والتدقيق قبل الإعلان عن منصتها الجديدة، حتى يسهم الإعلان في توضيح الرؤية الكاملة، ويتجنب حالة الجدل التي كان المجتمع في غنى عنها.

منصة مراجعات الثانوية العامة التابعة لوزارة التربية والتعليم

قانون التجارب السريرية.. هل يُسهّل البحوث الطبية؟

أقرَّ مجلس النواب، في الـ25 من أغسطس 2020، مشروع قانون تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية، المعروف إعلاميًّا بقانون التجارب السريرية، بعدما أُعيد مناقشة المواد المعترض عليها من قِبل رئيس الجمهورية في عام 2018. تأتي أهمية القانون من ضرورة وجود تشريع يُقنن إجراء البحوث السريرية في مصر؛ من أجل تسريع البحوث العلمية التي تستهدف تطوير أدوية وعلاجات جديدة، وحماية حقوق المتطوعين للمشاركة في هذه التجارب.

* آلاء نصار
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طبيعة التجارب السريرية

- تعني التجارب السريرية الدراسات الطبية التي تتم على متطوعين من البشر لتقييم سلامة وكفاءة أي تدخلات علاجية أو دوائية أو جراحية أو تشخيصية؛ بهدف التوصل إلى نتائج علمية وقائية أو تشخيصية أو علاجية للأمراض. كما أن التجارب السريرية تُعد المرحلة الثالثة لتقييم أي تدخلات طبية بعد تجربتها معمليًّا، ثم على حيوانات التجارب. وتشترط هيئة الغذاء والدواء الأمريكية وجود ثلاث مراحل في التجارب السريرية قبل الموافقة على استخدام التدخل العلاجي، ومنحه الترخيص اللازم.

- تستهدف المرحلة الأولى من التجارب السريرية تقييم درجة أمان التدخل العلاجي، حيث يتم إجراء الاختبارات على مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة؛ لمعرفة تأثيرات الدواء على البشر، بما في ذلك التأثيرات العلاجية، والجرعات الآمنة من الدواء. ونظرًا لأن تجارب المرحلة الأولى تُجرَى على أشخاص أصحاء، فلا يحصل المشاركون في الدراسة على فوائد طبية مباشرة، ولكن فائدتها لصحة الآخرين تكون كبيرة. ويحصل المشاركون في هذه المرحلة -خاصة في بعض البلدان- على تعويض مالي لقاء مشاركتهم فيها، ويعتمد مقدار التعويض على الوقت المطلوب تخصيصه للمشاركة في التجربة، وطبيعة التدخل العلاجي الذي يتم اختباره.

- إذا أظهرت نتائج المرحلة الأولى سلامة التدخل العلاجي، يتم البدء في تجارب المرحلة الثانية، والتي تتم على مجموعة أكبر من الأشخاص المصابين بالمرض المُستهدف بالتدخل العلاجي. وتساعد تجارب هذه المرحلة على تحديد ما إذا كان استخدام الدواء آمنًا على المرضى. كما أنها تقدم فكرة أوّلية عن مدى فعالية التدخل العلاجي. وفي حال أظهرت نتائج اختبارات المرحلة الثانية أن التدخل العلاجي آمن وفعال، تبدأ اختبارات المرحلة الثالثة من التجارب السريرية. وخلال هذه المرحلة تُطبَّق التدخلات العلاجية على مجموعةٍ أكبر من المرضى المصابين بالحالة المراد علاجها. وعادةً ما تجري مقارنة نتائج التدخل العلاجي في المرحلة الثالثة مع العلاج التقليدي، أو مع دواء وهمي أو ما يُعرف بـ"بلاسيبو"، أو كليهما.

دوافع إقرار القانون

- ازدادت الحاجة لإصدار قانون التجارب السريرية، بعد اجتياح وباء كورونا المستجد للعالم، حيث تسابقت المراكز البحثية الطبية في العالم لاختبار كافة العلاجات المقترحة للفيروس، وكذلك لإيجاد لقاح ضده. وأجرى الباحثون في مصر عددًا من التجارب السريرية أيضًا، وصل عددها إلى 115 تجربة، وفقًا لموقع (clinical trials) التابع لمعاهد الصحة الوطنية الأمريكية؛ من أجل تقييم فاعلية البروتوكولات العلاجية التي يتم اتّباعها في المستشفيات، ولكن نظرًا لغياب التشريع فقد تم الاعتماد فقط على موافقة لجان الأخلاقيات التابعة لوزارة البحث العلمي.

- تُشكّل التجارب الطبية السريرية التي تتم داخل الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية -كجزء من رسائل الماجستير والدكتوراه- حوالي 97% من إجمالي التجارب السريرية التي تتم في مصر. وبسبب غياب التشريعات اللازمة لتقنين هذه التجارب قبل إقرار القانون، كان يُسمح للهيئات البحثية بإجراء التجارب بعد الحصول على موافقة لجان الأخلاقيات العلمية التابعة لها. أما بالنسبة لشركات الأدوية في مصر، فلم يكن هناك إطار واضح يُمكّن تلك الشركات من إجراء الدراسات السريرية على المركبات الدوائية المُكتشفة حديثًا لبدء طرحها في السوق المصري، كما لا توجد استراتيجيات واضحة للربط بين شركات الأدوية والجهات البحثية للاستفادة من التجارب السريرية.

- استدعت تلك الفجوة بين البحث العلمي وصناعة الدواء إقرار تشريع ينظّم التجارب السريرية، وخصوصًا لدورها المهم في تطوير الصناعات الدوائية الوطنية، وإمكانية البدء في تصنيع أدوية الأورام والأمصال واللقاحات بشكل محلي، وتقليل الاستيراد من الخارج. وبالفعل، أعدّت الحكومة في عام 2018 مشروعًا لتقنين التجارب السريرية، وقدمته للبرلمان.

- في مايو 2018، أقرّ مجلس النواب مشروع القانون المقدم من الحكومة، لكن الرئيس "عبدالفتاح السيسي" أعاد مشروع القانون إلى البرلمان مرة أخرى بعد رفض أوساط علمية وطبية مشروع القانون المقترح؛ لما رأت فيه من عرقلة للبحث العلمي. وأوضحت رسالة الرئيس التي وجهها إلى مجلس النواب أن موضوع التجارب السريرية يحظى بدرجة عالية من الأهمية والخطورة؛ نظرًا لتشابك تداعياته العلمية والقانونية والاجتماعية، وتعلّقه بالحماية الدستورية وبالحق في الحياة وحرمة جسد الإنسان وحرية البحث العلمي.

- عبّر الرئيس عن اعتراضه على عدد من المواد الموجودة بالقانون، لا سيما المواد الخاصة بصلاحيات المجلس الأعلى لأخلاقيات البحوث الطبية (المسئول عن وضع السياسات العامة لإجراء البحوث الطبية ومتابعة تنفيذها)، وكذلك المواد الخاصة بالمسئوليات والعقوبات، وأخيرًا عدم واقعية النص المتعلق بمنع تحليل عينات المصريين في الخارج، حيث نص مشروع القانون على "حظر خروج أية عينات بشرية تخص البحوث الطبية من جمهورية مصر العربية، لأي غرض، ويستثنى من ذلك حالة الضرورة التي يصدر بها قرار بالموافقة من المجلس الأعلى بعد استطلاع رأي جهاز المخابرات العامة"؛ وهو النص الذي جرى الدفاع عنه بحجة ضرورات حماية الجينات المصرية من العبث، وهو ما لا ينسجم مع حقيقة أنه قد تمت بالفعل دراسة الجينات المصرية بواسطة عددٍ من الجهات ومنها مؤسسة أمريكية، وأنه يوجد عدة ملايين من المصريين في الخارج، يمكن بسهولة الحصول على عينات من جيناتهم.

- في ديسمبر 2018، تم تشكيل لجنة خاصة في البرلمان لتلقّي كافة المقترحات بخصوص هذا القانون، وإعادة صياغة المواد محل الاعتراض؛ للوصول إلى أقصى درجة ممكنة من التوافق حول المواد الخلافية بين الجهات

ذات الصلة. وفي مطلع أغسطس الماضي أعدت تلك اللجنة تقريرًا تضمن تعديل (19) مادة في مشروع القانون، ووافق البرلمان في جلسته المنعقدة في الخامس والعشرين من أغسطس 2020 على التعديلات التي اقترحتها اللجنة.

القانون بعد التعديل

- تضمّن مشروع قانون التجارب السريرية بعد تعديله من قبل اللجنة ثلاثة أنواع من التعديلات: 1 - تعديل المواد التي اعترض عليها السيد الرئيس وعددها 15 مادة، موضحة بشكل مفصل في الجدول المرفق. 2 - تعديل نصوص أخرى مرتبطة بالمواد محل الاعتراض وعددها (4) مواد؛ كي تتوافق مع تعديلات المواد الواردة في البند الأول. 3 - مواد تم تعديلها، وعددها (8) مواد، كي تتوافق مع أحكام القانون رقم 151 لسنة 2019، والصادر في 25 أغسطس 2020، والخاص بإنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، وهيئة الدواء المصرية.

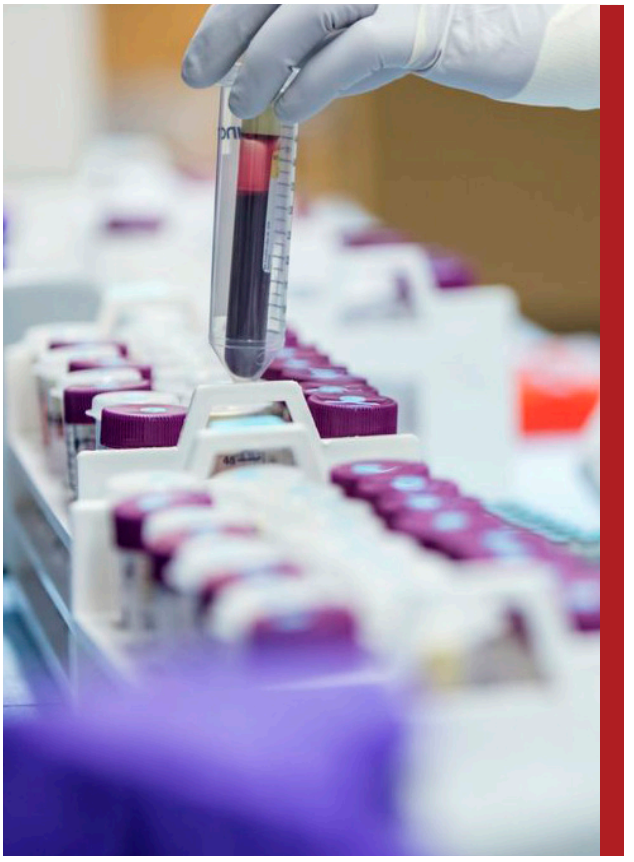

- بموجب القانون الجديد تحل "هيئة الدواء المصرية" محل كلٍّ من الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، والهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية، وذلك في جميع الاختصاصات المنصوص عليها في قوانين أو قرارات إنشائها، ومنها مشروع قانون التجارب السريرية.

- من المتوقع أن تُلاقي هذه التعديلات التي تم إدخالها على مشروع القانون استحسانًا من أغلب الأوساط العلمية والطبية؛ نظرًا لتخفيفها للعديد من الأعباء التي كانت محملة على عاتق الباحثين في مشروع القانون قبل التعديل، ولكن قد تتسبب بعض المواد التي لم يتم تعديلها -مثل إرسال العينات البشرية المصرية إلى الخارج، والمُعترض عليها سلفًا في خطاب الرئيس للمجلس- في صعوبة إجراء أبحاث مشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث المصرية مع الجامعات الأجنبية؛ والتي تُعد خطوة أساسية للمشاركة في التجارب السريرية العالمية من أجل إيجاد علاج أو لقاح ضد فيروس كورونا المستجد، لا سيما وأن الدول التي تُشارك في تلك التجارب يكون لها الحق في الحصول على الأدوية المعالجة أو اللقاحات بأسعار أقل من الدول التي لم تشارك بها. ولا يزال مشروع القانون في انتظار اعتماده وإصداره من جانب السيد رئيس الجمهورية.

مقارنة بين البنود القديمة والجديدة في قانون التجارب السريرية

محاور الاعتراض الواردة في خطاب السيد الرئيس	أرقام المواد	سبب انتقاد هذه المواد	المواد بعد التعديل
"كثرة وتعدد الجهات التي يشترط موافقتها على بروتوكول البحث الطبي"	المواد: (4، 5، 9، 11، 20، 22)	اشترطت تلك المواد موافقة المجلس الأعلى لأخلاقيات البحوث الطبية، والهيئات القومية الرقابية، وجهاز المخابرات العامة، على بروتوكول البحث، وكذلك التفتيش عليه قبل إجرائه، وبعد استيفاء موافقة اللجنة المؤسسية في الجهة البحثية التي يجري فيها البحث، وهو ما سيعطل إجراء التجارب السريرية في ظل الأعداد الكبيرة للبحوث سنويًّا، سواء الخاصة برسائل الماجستير أو الدكتوراه أو الأبحاث الحرة (حوالي 16000 بحث في العام الواحد).	• موافقة اللجان المؤسسية نهائية لمعظم بروتوكولات البحوث الطبية التي تقدم إليها. • قصر الموافقة الإلزامية لهيئة الدواء المصرية والمجلس الأعلى عليها على بحوث معينة. • اقتصر الحصول على رأي جهاز المخابرات العامة، فقط في حال البحوث التي تُجرى مع جهات أجنبية. • تم وضع أمد محدد لإتمام كافة الإجراءات المطلوبة للحصول على الموافقة في مدة لا تزيد على 90 يومًا كحد أقصى.
"تشكيل المجلس الأعلى وأمانته الفنية"	المادة (8)	تختص هذه المادة بأعضاء المجلس الأعلى للبحوث الطبية الإكلينيكية، حيث يتضمن تشكيل المجلس طبقًا للقانون (4) ممثلين فقط يختارهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، من أصل 15 عضوًا في المجلس، على أن يتولى الأمانة العامة للمجلس رئيس الإدارة المركزية للبحوث الطبية بوزارة الصحة؛ مع العلم بأن عدد الأبحاث السريرية التي تُجريها وزارة الصحة لا تمثل إلا جزءًا ضئيلًا من إجمالي البحوث السريرية التي تُجرى سنويًا.	• تم إعادة توزيع عدد أعضاء المجلس الأعلى الـ(15) عضوًا، ليكون نصيب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدد (5) أعضاء في مقابل عضوين لوزارة الصحة، أي بزيادة قدرها الضعف ونصف الضعف. • عهد التعديل إلى رئيس مجلس الوزراء بتشكيل الأمانة العامة للمجلس الأعلى، وتحديد من يتولى منصب الأمين العام، ونظام عملها، ومكافآت الأمين العام والعاملين بها.
"حظر إرسال عينات بشرية إلى الخارج"	المواد (25 و32)	تنص هذه المادة على أن إرسال عينات بشرية إلى خارج جمهورية مصر العربية، سوف تترتب عليه عقوبات شديدة (السجن أو الغرامة) إلا في حالات الضرورة التي يصدر بها قرار بالموافقة من المجلس الأعلى بعد استطلاع رأي جهاز المخابرات العامة؛ الأمر الذي قد يصعب إجراء أي أبحاث مشتركة بين الجامعات والمراكز البحثية المصرية مع نظيراتها بالخارج، فضلًا عن أن إرسال العينات للخارج يُتيح فحصها باستخدام تقنيات وأجهزة متطورة غير متوفرة داخل مصر.	لم يتم تعديل هذه المواد
"التشدد في العقوبات"	المواد من المادة (28) وحتى المادة (32)	تعد هذه المواد هي المواد العقابية بمشروع القانون، والتي لم تضع في اعتبارها ماهية الأبحاث العلمية، واعتبرت المخالفات متساوية في جميع أنواع التجارب السريرية بغض النظر عن طبيعة وتصميم البروتوكول البحثي؛ وهو ما يمكن أن يتسبب في ترهيب الباحثين وعزوفهم عن إجراء التجارب السريرية.	**تم تخفيف العقوبات الواردة في تلك المواد:** النزول بالعقوبة من السجن إلى الحبس، مع حذف الغرامة بحديها الأقصى والأدنى، في حال إجراء التجارب السريرية دون الحصول على الموافقة من المبحوث. تم النزول بالعقوبة من السجن إلى الحبس، مع حذف الحد الأقصى للغرامة، على كلٍّ من الباحث الرئيسي وراعي البحث حال عدم الالتزام بتقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي من المبحوثين أثناء وبعد البحث الطبي.

قضايا نوعية

- أثر أزمة كورونا على أداء التجارة الخارجية المصرية
- مستقبل التعليم الجامعي الخاص والأهلي في مصر

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (10) - 15 سبتمبر 2020

أثر أزمة كورونا على أداء التجارة الخارجية المصرية

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد حول العالم إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدول، بسبب الإجراءات الاستثنائية للحكومات لمنع تفشي الوباء، ما أثّر على حركة التجارة الدولية. لذا، يستهدف هذا التقريرُ تحديدَ أثر كورونا على التجارة الخارجية المصرية، عبر مقارنة أدائها في الشهور الخمسة الأولى عام 2020 بنظيرتها عام 2019.

* سارة ناصح
باحث إقتصادي بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تراجع الصادرات

- تأثرت قيم الصادرات المصرية خلال أزمة كورونا، فبالنظر لبداية انتشار الوباء عالميًّا وقبل اكتشاف حالات إيجابية في مصر، أي ما بين يناير وفبراير 2020؛ فقد ارتفعت قيمة الصادرات في يناير 2020 إلى 2482 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ2448 في الشهر نفسه من العام السابق، بنسبة زيادة بلغت 1.3%. واستمرت زيادة قيمة الصادرات خلال فبراير 2020، حيث بلغت 2694 مليون دولار، مقارنة بـ2609 مليون دولار في الشهر نفسه من العام السابق بنسبة ارتفاع وصلت إلى 3.25%.

- أدى انتشار فيروس كورونا إلى إيقاف تلك الزيادة، حيث انخفضت قيمة الصادرات في مارس 2020 إلى 2238 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرها 16.92% عن الشهر السابق لانتشار الوباء، وبنسبة انخفاض بلغت 18% إذا ما قُورنت بالشهر نفسه في عام 2019. وبشكل عام، انخفضت الصادرات بنسبة 4.7% خلال الربع الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ومع تزايد الأعداد المصابة بالفيروس في مصر، شهدت الصادرات المزيد من الانخفاض لتصل إلى 1.572 مليون دولار في مايو الماضي مقارنة بـ2727 مليون دولار أمريكي في الشهر نفسه عام 2019، بنسبة انخفاض بلغت 42%، وفقًا لبيانات نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الصادرات المصرية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 و2020

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة بيانات التجارة الخارجية

- يرجع أحد عوامل انخفاض الصادرات المصرية إلى توجيه جزء كبير من إنتاجية المصانع لتلبية احتياجات السوق المحلية بدلًا من تصديرها، فضلًا عن قرار وزارة التجارة والصناعة الخاص بمنع تصدير عدد من المنتجات (مثل: البقوليات، خاصة الفول والعدس)، وكذلك المستلزمات الطبية من ماسكات وملابس وقائية.

- سعت الحكومة المصرية لمواجهة انخفاض الصادرات، عبر مساندة قطاع التصدير؛ حيث خاطبت وزارةُ التجارة والصناعة كلًّا من المجالس التصديرية والهيئات المعنية بقطاع التجارة الخارجية لبدء وضع محاور استراتيجية جديدة لرفع قيمة الصادرات المصرية السنوية إلى نحو 100 مليار دولار أمريكي، بما يتوافق مع خطة الدولة للقطاع التصديري. وتتضمن الاستراتيجية إعادة هيكلة بعض الهيئات، مثل جهاز التمثيل التجاري ونقطة التجارة الخارجية، وذلك لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، واقتناص الفرص المتاحة، وتحديد الأسواق التي سيتم التركيز عليها والمنتجات التي تحتاجها، مع الربط بصورة مباشرة بين المُصدّرين في القطاعات المعنية والمورّدين في تلك الأسواق.

- نسّقت الحكومة مع وزارة التجارة والصناعة لسرعة الانتهاء من صرف الدفعة الأولى من مستحقات المساندة التصديرية للشركات المُصدّرة التي وقّعت بروتوكولات تسوية مع وزارتي المالية والتجارة والصناعة تحت مبادرة الاستثمار دون التقيد بشرط تقديم شهادة بالموقف الضريبي لمستحقات من المأمورية التابع لها. كما يجري حاليًّا صياغة برنامج جديد للمساندة التصديرية، وذلك بدعم وتوجيه من رئيس مجلس الوزراء، لتحقيق أهداف الحكومة لزيادة معدلات التصدير، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة نشاط كل قطاع تصديري، الأمر الذي ينعكس على زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري في الأسواق الخارجية مع فتح أسواق جديدة.

انخفاض الواردات

- تأثرت الواردات المصرية بصورة مباشرة بانتشار كورونا؛ حيث أدى الوباء إلى انخفاض الواردات منذ بداية الأزمة في يناير 2020 وحتى الآن. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن قيمة الواردات بلغت 5316 مليون دولار أمريكي في يناير 2020، مقارنة بنحو 6517 مليون دولار أمريكي في الشهر نفسه عام 2019، أي إنها انخفضت بنسبة 18.42%.

- بعد مرور خمسة أشهر على انتشار كورونا، تشير أحدث بيانات لنشرة التجارة الخارجية الصادرة عن جهاز التعبئة والإحصاء، إلى استمرار انخفاض الواردات، حيث وصلت إلى 4158 مليون دولار أمريكي في مايو 2020 مقارنة بـ6779 في الشهر نفسه من العام السابق، بنسبة انخفاض تُقدَّر بنحو 38.66%. وبمقارنة قيم الواردات في بداية الوباء في يناير 2020 بأحدث البيانات المتاحة عن شهر مايو الماضي، فإن كورونا خفضت الواردات بنسبة 21.7%.

الواردات المصرية خلال الأشهر الخمسة الأولى لعام 2019 و2020

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة بيانات التجارة الخارجية

- يرجع أحد عوامل انخفاض الواردات إلى الاعتماد على المنتجات الوطنية في تلبية احتياجات السوق المحلية، ويُعد هذا مؤشرًا على نجاح جهود وزارة التجارة والصناعة في تنفيذ استراتيجية إحلال المنتجات المصرية محل مثيلتها المستوردة، كما يُثبت امتلاك القطاع الصناعي المقومات والإمكانيات لاستغلال الفرصة الحالية لزيادة معدلات الإنتاج وتوفير احتياجات السوق. وأسهم في ذلك إصدار الحكومة قانون "تفضيل المنتج المحلي في العقود الحكومية"، والذي تضمن حصول الصناعة المصرية على حصة عادلة من المشتريات الحكومية. وسيكون لذلك أثر إيجابي، حيث إن انخفاض فاتورة الواردات يؤدي للحفاظ على الاحتياطي الأجنبي، ما يعزز قوة الاقتصاد المحلي، ويجعله قادرًا على الصمود أمام أزمة كورونا.

تخفيض عجز الميزان التجاري

- أدت أزمة كورونا إلى تراجع عجز الميزان التجاري في بداية الأزمة في يناير 2020 ليصل إلى (2834) مليون دولار مقارنة بنحو (4069) مليون دولار في الشهر نفسه من العام السابق، وذلك بنسبة تراجع بلغت 30.35%، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. واستمر تراجع العجز حتى مايو 2020، حيث بلغ (2586) مليون دولار مقارنة بنحو (4052) مليون دولار أمريكي في الشهر نفسه من عام 2019، أي بنسبة انخفاض بلغت 36.17%. وعلى مدار الأشهر الخمسة ما بين يناير ومايو 2020، أثّر الوباء بصورة إيجابية على أداء الميزان التجاري المصري؛ حيث انخفض العجز من (2834) مليون دولار أمريكي في يناير 2020 إلى (2586) مليون دولار أمريكي في مايو الماضي بنسبة تراجع بلغت 8.75%.

أداء الميزان التجاري خلال الأشهر الخمسة الأولى لعام 2019 و2020

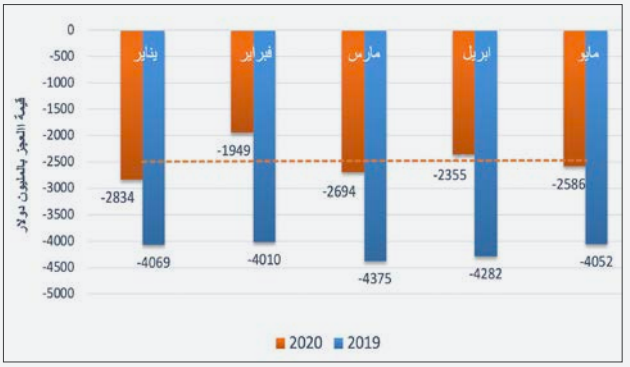

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة بيانات التجارة الخارجية

- يُعد انخفاض عجز الميزان التجاري مؤشرًا إيجابيًّا يشير لقدرة الاقتصاد المصري على تحويل وباء كورونا إلى فرصة. ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير إيجابي على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي بسبب انخفاض فاتورة الواردات. لذا، من الأهمية تقديم الدعم اللازم لقطاع الإنتاج المحلي، كي يوفر احتياجات السوق المحلية والتصدير للأسواق الخارجية، وخاصة السوق الإفريقية؛ حيث تُمثل إحدى أهم الأسواق الواعدة للصادرات المصرية، في ظل شبكة اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية التي تربط مصر بدول القارة، إلى جانب دعم الحكومة نسبة من تكلفة الشحن لأسواق القارة الإفريقية، وكذلك توفير الدعم للنفقات المرتبطة بالعملية التصديرية.

مستقبل التعليم الجامعي الخاص والأهلي في مصر

توسّع نظام التعليم الجامعي المصري في العقود القليلة الماضية، مع النمو السكاني المطرد وتطور احتياجات سوق العمل، بخلاف التحديات التي تواجه أنظمة الجامعات الحكومية، مثل: نقص التمويل، والتأخر النسبي في تطوير البرامج الدراسية لمواكبة المتطلبات المتقدمة للمهارات المتوقعة من الخريجين؛ مما أدى إلى ضغوط كبيرة على المنظومة التعليمية وجودتها كمخرجاتها. فهل يعوض التعليم الجامعي الخاص والأهلي تلك الفجوات؟

* د. عمر الحسيني
باحث إقتصادي بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تطوّر الجامعات الخاصة

- أصبح دور الجامعات الخاصة ضروريًّا للمشاركة في دعم دور نظيرتها الحكومية، حيث يُنظر لتلك الجامعات على أنها واحدة من سبل إصلاح نظم التعليم العالي في العديد من الدول، من خلال تنويع خيارات التعليم العالي ودعم تقاسم التكاليف. وكان معظم النمو في التعليم العالي في الكثير من أنحاء العالم خلال العقود الماضية متركزًا في التعليم العالي الخاص، إذ بات الالتحاق بالجامعات والمعاهد الخاصة والأهلية يُشكل حوالي 30٪ من الحصة الكلية من التعليم العالي العالمي.
- برغم كون مصروفات المؤسسات التعليمية الخاصة أكبر بدرجات متفاوتة؛ إلا أنها أعطت بعض المزايا النوعية التي لم تكن تتوافر في الجامعات الحكومية، ومنها تقديم الخدمات التعليمية بجودة أفضل، من حيث وفرة المعدات للطلاب وجاهزية القاعات الدراسية والمعامل العلمية، خاصة في الكليات التقنية والفنية.
- أن نظام التعليم العالي في مصر مجاني ومفتوح للجماهير منذ عام 1962 كجزء من السياسات الاشتراكية التي اتبعت خلال هذه الفترة، وهو ما ساعد الملايين على إنهاء تعليمهم الجامعي بصورة أكثر يسرًا؛ إلا أنه

-من ناحية أخرى- تضاعفت أعداد المقبولين بهذه الجامعات مع عدم حدوث زيادة مناظرة في التمويل، وهو ما أدى إلى تدهور مستوى الخريجين، وبالتالي جاءت الجامعات الخاصة لتوفر منفذًا لراغبي التعلم ببعض التخصصات التي تتطلب تنافسية عالية في المجموع الدراسي أثناء مرحلة التعليم الثانوي.

- برز التعليم الجامعي الخاص مبكرًا في مصر، إذ إن أقدم جامعة أهلية تم إنشاؤها عام 1908 هي جامعة القاهرة، والتي تم إنشاؤها بالتبرعات باسم الجامعة المصرية آن ذاك، قبل أن تتحول عام 1925 إلى جامعة حكومية. تلتها بعد ذلك الجامعة الأمريكية بالقاهرة كمؤسسة أمريكية خاصة غير ربحية عام 1919. لكن البداية الحقيقية للقطاع الخاص كانت في أواخر الثمانينيات مع إنشاء المعهد التكنولوجي العالي بالعاشر من رمضان كمؤسسة تعليمية أهلية ذات مصروفات غير مدعمة تقع خارج حدود القاهرة.

- في عام 1992، صدر القانون 101 لترخيص وتنظيم إنشاء الجامعات الخاصة، والذي نتج عنه افتتاح أربع جامعات خاصة دفعة واحدة بعام 1996، ثم خمس أخريات بعام 2000، وست جامعات في عام 2006. ومن ثم تنافس رجال الأعمال في افتتاح مشاريع مشابهة لجامعات ومعاهد خاصة منذ صدور هذا القانون وحتى وقتنا هذا بهدف الاستثمار في مجال التعليم.

زيادة مطّردة للطلاب

- بحلول عام 2007، بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص والأهلي في سوق التعليم العالي المصري 17% من حجم الطلاب المسجلين، ثم ازدادت خلال 3 أعوام فقط لتصبح 23% في 2010. إذ تُشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للعام الدراسي 2018/2019 إلى العدد الكلي لطلاب التعليم العالي بـ3،104،224 طالبًا، حيث تبلغ نسبة المقيّدين بالجامعات الحكومية والأزهر منهم 72.9% مقابل نسبة 27.1% بالجامعات والمعاهد الخاصة والأهلية، وهي نسبة تقترب من المعدلات العالمية.

- من المتوقع أن تستمر نسبة التعليم الخاص في الزيادة خلال الفترة المقبلة في مصر، مع تشبع الجامعات الحكومية، وتدني قدرتها على استيعاب الارتفاع في أعداد الطلاب، كما تراوحت نسب الطلاب الوافدين إلى مصر بالقطاع الجامعي الخاص خلال الأعوام الخمسة الأخيرة ما بين 16% إلى 22% من حجم الوافدين الكلي للتعليم العالي شاملًا الوافدين للدراسة بالأزهر. وعند مقارنة أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، فإن قطاع التعليم العالي العام يحوز 101166 عضو هيئة تدريس مختلفي الدرجات العلمية بـ513 كلية، وبمتوسط 22 طالبًا لكل عضو هيئة تدريس. أما الجامعات الخاصة فتضم 10743 عضو هيئة تدريس بـ153 كلية، وبمتوسط 18 طالبًا لكل عضو هيئة تدريس.

- أدى تصاعد الطلب على التعليم الجامعي الخاص في مصر إلى اتجاه بعض تلك المؤسسات الخاصة إلى مرحلة أكثر تقدمًا ليتخطى مجرد تقديم الخريجين إلى سوق العمل فقط إلى الدخول في مجالات البحث العلمي والدراسات العليا، وتأسيس شراكات مع المنظمات والجامعات الأجنبية والشركات الاستثمارية.

- برغم أن تصنيف الجامعات والمعاهد المصرية، سواء الحكومية أو الخاصة، لا يزال متأخرًا بشكل عام؛ فإن هناك جامعات مصرية دولية تُعد من أفضل عشر جامعات في منطقة الشرق الأوسط بصورة منتظمة كل عام. وتنافس تلك الجامعات مثيلاتها الحكومية في قائمة التصنيفات العالمية لأفضل ألف جامعة. حتى إن أفضل تصنيف وصلت إليه أي من المؤسسات الخاصة المصرية على الإطلاق كان المركز رقم 392 عام 2012 قبل أن يهبط بصورة طفيفة ليصل إلى المركز 402 في آخر تصنيف معلن.

تباين المصروفات

- تعتمد الجامعات والمعاهد الخاصة على رسوم الطلاب لدفع نفقات التشغيل، وإنفاق فائض الدخل على تحسين الجودة بهدف تطوير جودة التعليم، ثم توزيع حصص أرباح للمالكين إن كانت المؤسسة ربحية. وفي غياب منظومة قانونية وإطار متكامل لتنظيم تلك الرسوم، فإن مصروفات الجامعات الخاصة تختلف جذريًّا من مكان إلى آخر ومن سنة إلى أخرى دون آلية واضحة لهيكلتها. ففي حين بدأت مصروفات معظم الجامعات مع صدور القانون 101 في بداية التسعينيات بأرقام لا تتعدى الخمسة والعشرة آلاف جنيه، فإنها بلغت في بعض الجامعات الخاصة في عام 2020 ما يقرب من 200 ألف جنيه للعام الدراسي الواحد.

- تعتمد الرسوم في الجامعات الخاصة في أغلب الوقت على عوامل مختلفة، منها: تصنيف الجامعة، وحجم ونوع الشراكات مع الجامعات الأجنبية، ومعادلات الشهادة للعمل بالخارج بأسواق العمل الأوروبية والأمريكية والآسيوية

والعربية، وقدرة المؤسسة على التسويق لإمكانياتها وسمعة خريجيها، ونوع التخصصات والكليات الموجودة سواء كانت تقنية وعملية أو نظرية، وحجم العرض والطلب على التخصص، وجودة التعليم المتوقعة وغيرها. يأتي كل ذلك في الوقت الذي لم تزد فيه الجامعات الحكومية من مصروفاتها بالمعدلات نفسها.

- من المتوقع استمرار افتتاح المزيد من الجامعات الخاصة والتوسع في أنشطتها التعليمية والبحثية خلال السنوات المقبلة، خاصة مع توجه الدولة في التخطيط لبناء المدن الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة. وهو ما سينتج عنه ضخ الكثير من رءوس الأموال الأجنبية والعربية في الاستثمار بهذا القطاع، وافتتاح المزيد من فروع الجامعات الأجنبية بمصر.
- أن ثمة تخوفات من قبل المستثمرين في التعليم الجامعي الخاص من زيادة التنافس وتأثيره على أرباحهم، خاصة مع الزيادات الكبيرة في المصروفات السنوية. إلا أنه من المتوقع أيضًا زيادة الوافدين على الجامعات المصرية الجديدة بالتزامن مع التحسن الحادث في جودة الخدمات الدراسية بها.

مقارنة مبسطة بين الجامعة الأمريكية وجامعة القاهرة

نقط المقارنة	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	جامعة القاهرة
التقييم طبقاً لـ QS 2021	#=411	#561-570
تطور التقييم سنوياً	365 395 420 395 411 2017 2018 2019 2020 2021	551 521 481 521 561 2017 2018 2019 2020 2021
القطاع	خاص	حكومي
تقييم البحث العلمي	عالي	عالي جداً
عدد أعضاء هيئة التدريس	583	10402
نسب أعضاء هيئة التدريس الأجانب	%37.22	%1.46
عدد الطلاب المقيدين	5921	176803
نسبة الطلاب الأجانب	%5.07	%5.14

كيف يفكر العالم؟

- إلى أين يتجه العداء بين حكومة إثيوبيا والتيغراي؟
- أبعاد ودلالات اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (10) - 15 سبتمبر 2020

إلى أين يتجه العداء بين حكومة إثيوبيا والتيغراي؟

أنذر الخلاف بين الحكومة الإثيوبية وإقليم تيغراي (الواقع شمالي البلاد) بنشوب صراع مسلح بين الجانبين، بعد أن تحدى مسئولو تيغراي الحكومة الاتحادية، وتعهدوا بإجراء الانتخابات الإقليمية في شهر سبتمبر الجاري. لذا، تبرز أهمية تقرير "مجموعة الأزمات الدولية" المعنون "نحو إنهاء العداء بين الحكومة الفيدرالية والتيغراي في إثيوبيا"، الصادر في 14 أغسطس 2020.

* نرمين سعيد
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ديناميكيات متشابكة

- أخذ المسار التصادمي بين حكومة "آبي أحمد" والتيغراي في التصاعد مع إصرار رئيس الوزراء "آبي أحمد" على تأجيل الانتخابات بعد أن استصدر قرارًا فيدراليًّا في شهر يونيو الماضي يقضي بعدم إجراء أي انتخابات في إثيوبيا إلا بعد مرور تسعة أشهر بحدٍّ أدنى واثني عشر شهرًا بحدٍّ أقصى على احتواء فيروس كورونا المستجد، فيما تعهد مسئولو تيغراي بالمضيّ قدمًا في إجراء الانتخابات الإقليمية المزمع عقدها في سبتمبر 2020.

- جاء ذلك الصدام على خلفية توتر العلاقات بين الحكومة والتيغراي، حيث تمت إقالة عدد كبير من قيادات التيغراي من مناصبهم في الحكومة الفيدرالية عقب وصول "آبي أحمد" للسلطة، من بينهم رئيس المخابرات الوطنية في جبهة التحرير الشعبية "جيتاتشو أسفا".

- برغم تلويح "آبي أحمد" بالعمل العسكري ضد التيغراي؛ إلا أنه ما لبث أن تراجع عنه في ظل الإنهاك الذي يعاني منه الجيش الإثيوبي عقب التمرد الذي حدث في ولاية أوروميا في شهر يونيو الماضي. مع ذلك، استمرت التلميحات العنيفة تجاه تيغراي إلى حد الحرمان من المساعدات، ناهيك عن السياسات العقابية التي تضمنت التشويش على بث قناة تيغراي لدورها في تأجيج الصراع. كما تتزايد المخاوف من احتمال قطع الكهرباء والاتصالات والمواصلات عن السكان المحليين.

- يرى بعض المراقبين أن العداء بين تيغراي والحكومة الفيدرالية يرجع إلى طبيعة قومية التيغراي التي لن تنسى كيف تربعت على عرش السلطة حتى وصول "آبي أحمد" للسلطة. وسبق وأن قادت التحالف الحاكم المكوَّن من أربعة أحزاب، والمعروف باسم "الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية"، وهو الائتلاف الذي احتفظ بالسلطة على مدار ربع قرن تقريبًا. كما كان لها دور كبير في عملية النمو الاقتصادي السريع، وإن قيّد الحريات المدنية في المقابل.

- حدّ "آبي أحمد" من صلاحيات تيغراي وانتزعها، فرفض الأخير الاندماج تحت لواء حزب "الازدهار" الذي يتزعمه "آبي أحمد"، الأمر الذي دفعه إلى اعتقال كبار قادة جبهة تحرير تيغراي، واتهمهم بأنهم وراء زعزعة الاستقرار وإشاعة الاضطراب عن طريق مقتل مغني عرقية الأورومو الشهير "هاشالو هونديسا" الذي خلّف أحد أعنف التوترات العرقية التي شهدتها إثيوبيا منذ وصول "آبي أحمد" للسلطة.

- قد يسفر استمرار الضغط على تيغراي إلى اتخاذ خطوات جادة للانفصال الدستوري؛ حيث أعلن حزب تيغراي الحاكم أن حقوق الحكم الذاتي الممنوحة بموجب المادة 39 من الدستور غير قابلة للتفاوض، وقام بالفعل بإنشاء لجنة انتخابات خاصة في 24 يوليو الماضي، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى مواجهة مفتوحة تشمل عموم إثيوبيا، خصوصًا مع تلويح الأمهرة بأنهم سيدافعون عن أراضيهم التي قد يضمها تيغراي لنفسه أثناء عملية الانفصال بالقوة المسلحة. بجانب ذلك، يصعب الحفاظ على وحدة الجيش الوطني الإثيوبي في ظل انتماء عدد كبير من جنوده إلى عرقية تيغراي.

- قد يرفض "آبي أحمد" أي تدخل خارجي لتهدئة الأزمة، ولكن يرى عددٌ من الخبراء أن تدخل أي أطراف خارجية إقليمية (مثل الاتحاد الإفريقي) قد تكون له آثار إيجابية بشرط أن يكون الهدف منه هو إرجاء الانتخابات إلى حين الحصول على تفسير دستوري من مجلس الاتحاد والبرلمان. وفي حال الإصرار على إجراء الانتخابات دون انتظار مشورة البرلمان، يتحتم على حكومة "آبي أحمد" قبول نتائج التصويت.

- على الرغم من تذرع الحكومة الإثيوبية بالدستور -وتحديدًا المادة رقم -55 لتأجيل الانتخابات، يرى مسئولو تيغراي أن الأمر يتعلق بمقاومة تآكل الحكم الذاتي الإقليمي، لا سيما في ظل تشككهم في سعي "آبي أحمد" إلى إنشاء سلطة مركزية في أديس أبابا بمرور الوقت. أما بالنسبة للحكومة الفيدرالية، فإن الأمر يتعلق بتحدي تيغراي الصارخ للسلطة الفيدرالية، وهو الأمر الذي قد يُشكل قاعدة يمكن للمعارضة الإثيوبية التأسيس عليها.

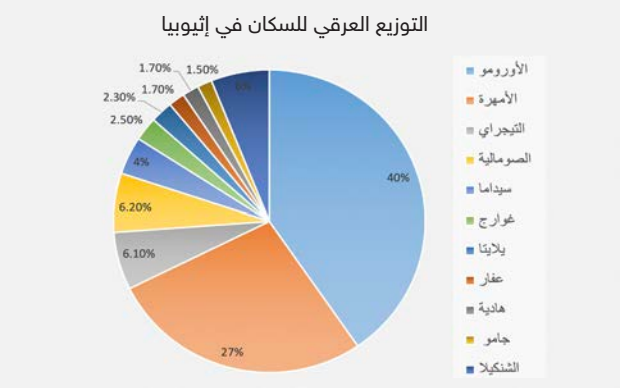

إعداد: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحديات متفاقمة

- تشهد إثيوبيا تحديات داخلية متلاحقة؛ ذلك أن إصرار تيغراي على إجراء الانتخابات بالمخالفة لقرار الحكومة الفيدرالية يعد -في نظر الحكومة- تحديًا سافرًا للسلطة، والذي قد يسهل التمرد عليها فيما بعد. بجانب ذلك، تواجه إثيوبيا تحدي انتشار فيروس كورونا، ناهيك عن الاضطرابات السياسية التي نجمت عن مقتل "هونديسا". فقد تتطور التوترات في منطقة أوروميا على نحو حاد، بالنظر إلى الطريقة التي تعاملت بها السلطات الأمنية مع الاحتجاجات التي أسفرت عن مقتل نحو 7 آلاف شخص تقريبًا.

- تواجه إثيوبيا أيضًا أزمة دستورية لا تقل خطورتها عن الأزمات سالفة الذكر؛ فقد كان مقررًا عقد انتخابات جديدة في مايو 2020 اتساقًا مع الدستور الإثيوبي الذي يقضي بعقد الانتخابات العامة بصفة دورية كل خمسة أعوام، غير أن القيادة الإثيوبية أبدت تخوفها من عقد الانتخابات في موعدها المقرر جراء تزايد احتمالات فوز المعارضة بنصيب الأسد من مقاعد البرلمان، ما يخوّلها للمشاركة وبقوة في الحكومة الجديدة.

- جرّاء تراجع شعبية "آبي أحمد" يمكن القول إن هذه التحديات انعكست -إلى حدٍّ بعيد- في التعديلات الوزارية التي أجرتها إثيوبيا في 18 أغسطس الماضي، على نحو شمل 3 حقائب وزارية هي: الدفاع، والمعادن والعلوم، والتعليم العالي. وقد عُيّن "قنا يادتا" وزيرًا للدفاع خلفًا للوزير "ليما ميجيرسا" الذي أعلن في وقت سابق تحفظه على حل الائتلاف الحاكم واندماج مكوناته في حزب "الازدهار". وهذا هو التعديل الثاني للحكومة منذ تولّي "آبي أحمد" رئاسة الوزراء في أبريل 2018. وهو ما يعني أن بقاء الحكومة الحالية بات موضعًا للتساؤل.

- عمدت إثيوبيا عبر تأجيل الانتخابات إلى فتح جبهات خارجية تصرف العقول عما يدور في الداخل، ما يفسر -إلى حدٍّ بعيد- عودة التوترات الإثيوبية-الإريترية بعد أن ظهرت إريتريا ضمن الحدود الإثيوبية على الخريطة التي أوضح عليها "آبي أحمد" ثروة إثيوبيا البحرية. كما يفسر ذلك تعنت أديس أبابا في قضية سد النهضة؛ فقد دأبت وسائل الإعلام الإثيوبية -عند تناول تلك القضية- على إبراز وحدة موقف جميع القوميات ودعمها لفكرة إنشاء السد برغم عدم صحة هذا على أرض الواقع. إذ يعمل "آبي أحمد" في نطاق استراتيجية توحد الأمة، وبخاصة أن الجماهير هي العامل الأساسي الذي تستند إليه السلطة في اكتساب شرعية السد.

- تعمد السلطات الإثيوبية إلى تصوير مشروع سد النهضة على أنه حلم التنمية، وهو ما يتطابق مع سياساتها في مشروع سد "جاب 3" على نهر أومو، حيث قمعت لأجل ذلك المشروع الأصوات الداخلية المعارِضة؛ ففي عام 2009 تم إصدار قانون يحد من نشاط الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، كما تم قمع السكان المحليين المتضررين في حوض نهر أومو، ووصفتهم بالرعويين البدائيين لأنهم عارضوا مشروع السد. وهو ما يتشابه -إلى حدٍّ بعيد- مع مشروع سد النهضة الذي كمّم أصوات المعارضين على الرغم من حالات التهجير الناجمة عنه في إقليم بني شنقول.

- تقوم استراتيجية "آبي أحمد" على احتواء أي صراع داخلي وإخفائه ضمن ائتلاف يجمع تحت لوائه جميع التيارات والعرقيات المتضادة. ونتيجة لذلك، تُصور الكتابات السياسية الصادرة عن مختلف التيارات الإثيوبية -بما في ذلك التيارات المعارضة- سد النهضة على أنه قضية صراع إقليمي على النفوذ مع مصر، وهو ما صب مباشرة في الاصطفاف الجماهيري الذي يمكن لمسه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

أبعاد ودلالات اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل

أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن التوصل إلى اتفاق "تاريخي" لتطبيع العلاقات الإماراتية-الإسرائيلية في الـ13 من أغسطس 2020. لذا، أصدر "المركز العربي بواشنطن العاصمة" (ACW) في أغسطس 2020، تقريرًا بعنوان "الصفقة الإماراتية-الإسرائيلية التي تُبقي السلام بعيدًا" لتسليط الضوء على أبعاد هذا الاتفاق من قبل خبراء متخصصين من داخل المركز وخارجه.

* نوران عوضين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سمات أساسية

- يدور اتفاق السلام الإسرائيلي-الإماراتي حول تطبيع العلاقات بين الجانبين مقابل وعد رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" بتعليق خطط الحكومة الإسرائيلية المعلنة لضم 30٪ من الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن. وعليه، باتت الإمارات ثالث دولة عربية تعقد اتفاق سلام مع إسرائيل بعد مصر (1979) والأردن (1994).

- وفي شأن انعكاسات الاتفاق على الحركة الوطنية الفلسطينية، أشارت "زها حسن" (الزميل الزائر بمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي) إلى أن اتفاق السلام لم يَلْقَ ترحيبًا لدى المواطنين أو القيادة الفلسطينية التي اعتبرت أن قرار الإمارات يتجاهل مبادرة السلام العربية لعام 2002.

- في ظل تصاعد احتمالات اتجاه دول خليجية أخرى، وربما بعض الدول الإفريقية، إلى عقد اتفاقات مماثلة مع إسرائيل؛ بات لزامًا إجراء محادثات جادة داخل منظمة التحرير الفلسطينية ومع الجماهير حول ما تعنيه هذه اللحظة للبرنامج السياسي الذي يتبناه الفلسطينيون منذ عام 1988 لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. إذ تمثل تلك اللحظة إشارة لإجبار السلطة الفلسطينية على البدء بإعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية، والتحرك نحو نضال تحريري متجدد يركز على المواطنة والمساواة في السلطة.

- وعن معنى الإعلان بالنسبة للعالم العربي، يرى "عماد حرب" (مدير البحث والتحليل بالمركز) أنه من غير المرجّح أن تواجه أبو ظبي كثيرًا من الانتقادات أو الإدانات، ولكن مع موافقة الإمارات على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون اعتبار لشروط المبادرة العربية، ومع تراجع جهود العالم العربي لدعم القضية الفلسطينية؛ فلا يصعب الدفع بوفاة اتفاق السلام.

- وبحسب "تمارا خروب" (مساعد المدير التنفيذي وزميل أول بالمركز)، ترتبط إسرائيل والإمارات بعلاقات تعاون استخباراتي عسكري منذ تسعينيات القرن الماضي، ما ينفي عن اتفاق السلام صفة "التاريخي". وعلى صعيد متصل، يتمثل الهدف الأساسي من الاتفاق في تعزيز العلاقات العامة للقادة الثلاثة. بالتالي، يمكن القول إن إعلان إسرائيل عن الضم الرسمي كان بمثابة تهديد مصطنع لإثارة الذعر الدولي. وفي الواقع، حدث الضم الفعلي منذ سنوات، وإن توقف بحكم القانون بعد معارضة عدد من اللاعبين الدوليين البارزين. وعليه، وفّر الإعلان مجددًا عن الضم الفرصةَ لصرف الانتباه عن حل الدولتين لصالح تعليق أعمال الضم الرسمي بشكل مؤقت.

- يـرى "كريسـتيان كوتـس أولريشسـن" (الزميـل الأول غيـر المقيـم بالمركـز) أن الاتفـاق علـى اصطفـاف الإمـارات مـع الولايـات المتحـدة وإسـرائيل قبيـل الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة التنافسـية، قـد يُشـكل مخاطـرة إماراتيـة، فخسـارة "ترامـب" المحتملـة فـي نوفمبـر المقبـل، قـد تحـول دون وفـاء "نتنياهـو" بتعهـده بضـم أجـزاء مـن الضفـة الغربيـة، فـي الوقـت الـذي سـتعارض فيـه إدارة "جـو بايـدن" المحتملـة تلـك الخطـوة.

- تخاطـر الإمـارات باحتمـال عـدم وفـاء "نتنياهـو" بالاتفـاق. وإن خـاض انتخابـات رابعـة فـي نوفمبـر المقبـل، قـد يلجـأ رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي إلـى ضـم أجـزاء مـن الضفـة الغربيـة لتعزيـز فرصـه فـي الفـوز. وإن خسـر "ترامـب" الانتخابـات المقبلـة، واسـتمر "نتنياهـو" فـي منصبـه خـلال الفتـرة الانتقاليـة الرئاسـية الأمريكيـة، فقـد يشـعر رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي أيضًـا بالحاجـة إلـى الضـم لإرسـاء "حقائـق جديـدة علـى الأرض" فـي مواجهـة "بايـدن".

بنود اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

- توقيع اتفاقيات ثنائية تتعلق بالاستثمار، والسياحة، والأمن، والاتصالات، والطاقة، والثقافة، والبيئة.
- إنشاء سفارات متبادلة.
- تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار التكنولوجي.
- ستتوقف إسرائيل عن خطة ضم أراض فلسطينية، في مقابل تركيز جهودها على توسيع العلاقات مع الدول الأخرى في العالم العربي والإسلامي.
- توسيع وتسريع التعاون فيما يتعلق بعلاج وتطوير لقاح لفيروس كورونا.
- ستنضم إسرائيل والإمارات العربية المتحدة إلى الولايات المتحدة لإطلاق أجندة إستراتيجية للشرق الأوسط لتوسيع التعاون الدبلوماسي والتجاري والأمني.
- الالتزام المشترك بتعزيز الاستقرار من خلال المشاركة الدبلوماسية وزيادة التكامل الاقتصادي.
- يمكن لجميع المسلمين زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه.
- ستظل الأماكن المقدسة الأخرى في القدس مفتوحة للمصلين المسالمين من جميع الأديان.

- وفي شأن توقيت الاتفاق، يرى "يوسف منير" (الزميل الأول غير المقيم بالمركز) أن خلفية الاتفاق تتضمن شخصيات رئيسية إسرائيلية وإماراتية وأمريكية ممن طوروا علاقة وثيقة منذ بداية إدارة "ترامب"، واتخذوا عدة خطوات، بدءًا من زيارة "ترامب" إلى السعودية في مايو 2017، إلى مؤتمر المنامة حول أمن الخليج في 2019، بغرض إنشاء "شرق أوسط جديد". وبالتالي، من المنطقيّ أن يأتي إعلان الاتفاق في الوقت الذي يقف فيه "ترامب" على بعد أقل من ثلاثة أشهر من الانتخابات التي قد تُنهي رئاسته.

- يبدو إعلان التطبيع وكأنه برنامج مصمم بدقة للتأثير في السياستين الداخليتين الأمريكية والإسرائيلية؛ فلطالما رغب "ترامب" في استخدام الشرق الأوسط لتعزيز دعمه بين الإنجيليين البيض ممن يحتاج إلى دعمهم ليكون قادرًا على المنافسة في الانتخابات المقبلة. وأما من جانب "نتنياهو"، فسيعد الاتفاق أداة ترويجية لصالحه بما يتماشى مع الامتيازات العديدة التي تَمَكَّن من انتزاعها من واشنطن. لكن بالنسبة للإماراتيين، فإن المردود أقل وضوحًا.

مصر والاتفاق

- تقع القضية الفلسطينية في قلب السياسة الخارجية المصرية. وبشأن ما أعلنته إسرائيل مسبقًا عن اتجاهها نحو إجراء عمليات ضم لأجزاء من أراضٍ بالضفة الغربية، فقد أكدت القيادة المصرية معارضتها ورفضها التام للإجراءات أحادية الجانب كافّةً التي تتخذها إسرائيل في القدس والضفة الغربية، بما في ذلك محاولتها ضم منطقة غور الأردن. وعليه، رحبت القيادة السياسية المصرية باتفاق السلام الإماراتي-الإسرائيلي، وما تمخض عنه من اتفاق يوقف ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بل واتخاذ خطوات من شأنها إحلال السلام في الشرق الأوسط.

- وفي هذا الإطار، أكد الرئيس "عبدالفتاح السيسي" دعم القاهرة لمختلف الخطوات التي من شأنها إحلال السلام بالمنطقة، على نحو يحافظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة من ناحية، ويوفر الأمن لإسرائيل من ناحية ثانية. كما جدد "السيسي" -خلال اتصال هاتفي مع "نتنياهو"- تأييده لاتفاق السلام الإماراتي-الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة لكونه خطوة في اتجاه تحقيق السلام في المنطقة. وينطلق هذا الدعم من وقف الإجراءات الأحادية التي تقوض فرص إحلال السلام.

أهم مؤشرات الإقتصادين الإماراتي والإسرائيلي

	الإمارات	إسرائيل	وحدة القياس	مُلاحظات
الناتج المحلي الإجمالي	405.7	387.7	مليار دولار	
نصيب الفرد من الناتج المحلي	37.7	42.8	ألف دولار	
عجز الميزان التجاري	3.5	18	مليار دولار	
الدين الحكومي	20.30%	62.80%	GDP	
مُعدل البطالة	2.20%	3.80%	قوة العمل	
الاحتياطي النقدي (مع الذهب)	108.3	126	مليار دولار	
السكان	9.7	9.05	مليون نسمة	
مُعدل نمو السكان	1.50%	1.30%		
الصادرات	185	58.4	مليار دولار	
الواردات	188.5	76.4	مليار دولار	
أهم الصادرات	النفط	اللولؤء		
قيمته	107.6	11.7	مليار دولار	
أهم الواردات	اللولؤء	الآلات		
	33.1	9.8	مليار دولار	
الإنفاق العسكري	20.46	22.7	مليار دولار	للإمارات 2014

كل المؤشرات لعام 2019 مالم يُذكر خلاف ذلك

- كما دعت مصر إلى إتاحة المجال لتضافر الجهود بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لتحريك الجمود الذي تشهده القضية الفلسطينية، والدفع باتجاه استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وصولًا إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين وفقًا للمرجعيات الدولية، وتحقيق الأمن والسلام والازدهار لشعوب المنطقة. كما أكدت مصر أهمية الالتزام بتفاهمات التهدئة بين الجانبين فيما يتعلق بقطاع غزة، وذلك في ضوء جهود مصر المتواصلة لتخفيف حدة التوتر بين الجانبين.

- تؤمن الدولة المصرية بمبدأ حلّ الدولتين. ومن هذا المنطلق، تعترف مصر بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وهو الأمر الذي تمت ترجمته في السياق الدولي مؤخرًا بدعم مصر عضوية فلسطين الكاملة داخل منتدى غاز شرق المتوسط، ومسبقًا بعضويتها الكاملة داخل منظمة اليونسكو.

- في ظل ما هو مثار بشأن احتمال عقد دول عربية أخرى لاتفاقات مماثلة مع إسرائيل، وفي سياق ما تملكه مصر من خبرة تاريخية من السلام مع الجانب الإسرائيلي أيضًا؛ يمكن الدفع في اتجاه ربط تلك الاتفاقات بإعادة تسليط الضوء على مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بما يمكن من خلاله جني مكاسب لصالح القضية، ويحقق في النهاية هدف حل الدولتين وفق ما تُقرّه الشرعية الدولية.

- ثمة أهمية لحلحلة الصراع الفلسطيني-الفلسطيني من أجل إدارة دفة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. ومن منظور أوسع، يُنظر إلى الاتفاق باعتباره دافعًا نحو إحلال السلام والاستقرار بالمنطقة، لما يضمنه من اصطفاف أمريكي مع محور (مصر، الإمارات، السعودية)، في مواجهة محور (تركيا، قطر، إيران)، بما يقوض في النهاية من شرعية تحرك تلك الجهات داخل الساحة الإقليمية.

بيانات وإحصائيات

- توسع كمي ونوعي للتعليم الجامعي بمصر

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (10) - 15 سبتمبر 2020

توسع كمي ونوعي للتعليم الجامعي بمصر

التعليم الجامعي هو الخطوة الرسمية والمؤسسية الأخيرة في تشكيل مهارات الأفراد وإعدادهم لسوق العمل، وهو أيضا المؤسسة الأساسية التي تتولى تخريج الكوادر البشرية ذات المهارات العالية التي يجري الاعتماد عليها في جميع المجالات. أولت الدولة اهتماما كبيرا بقطاع التعليم العالي، فقد زادت الجامعات الحكومية بنسبة 17.4% خلال الفترة (2015/2014-2020/2019) ليصبح إجمالي الجامعات الحكومية 27 جامعة، بينما زادت الجامعات الاهلية والخاصة في نفس الفترة بنسبة 94.4% ليصبح عددها 35 جامعة. كما زادت البرامج الجديدة التي تخدم سوق العمل بنسبة 59.3% لتصبح 188 برنامجا، وتلقي البيانات التالية الضوء على وضع التعليم العالي بمصر، وبالمقارنة بعدد من الدول حول العالم، من خلال بيانات البنك الدولي، التقرير العالمي لرصد التعليم 2020، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا وأعلى مستوى تعليمي لهم هو البكالوريوس أو ما يعادله (2017)

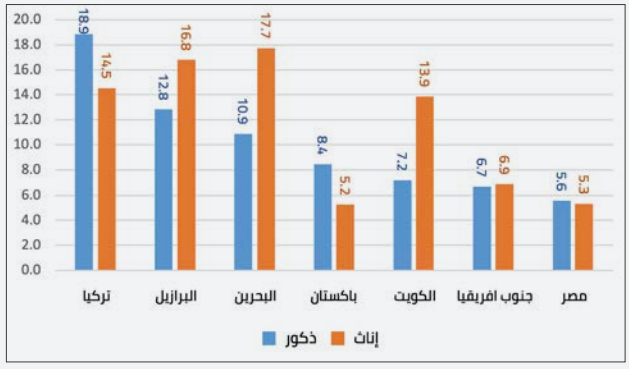

إعداد: قاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2017

النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا وأعلى مستوى تعليمي لهم هو الماجستير والدكتوراه أو ما يعادلهما (2017)

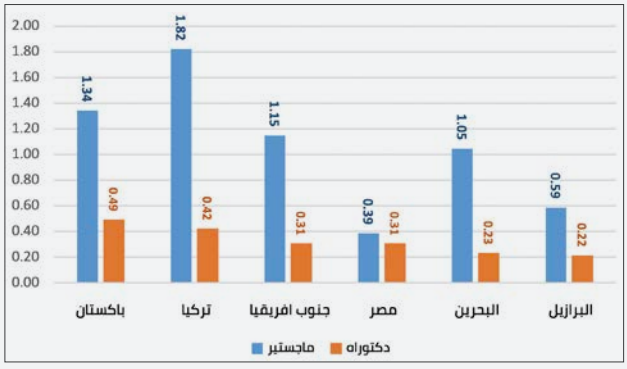

إعداد: قاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2017

خريجو التعليم العالي في عام 2018، وتوزيعهم على المؤسسات التعليمية المختلفة

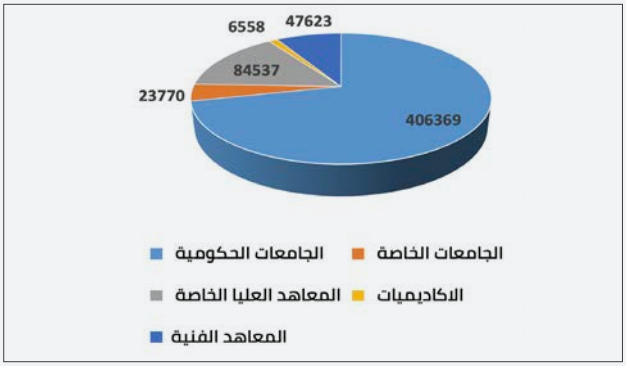

أعداد الطلاب المقيدين وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالمؤسسات التعليمية المختلفة عام 2019/2018

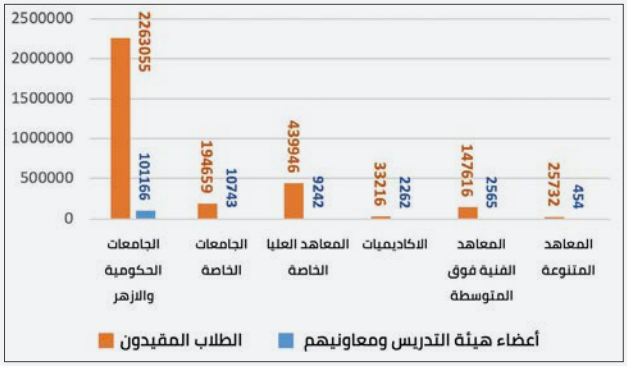

نسبة السكان الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى في محافظات الجمهورية وفقًا لتعداد 2017

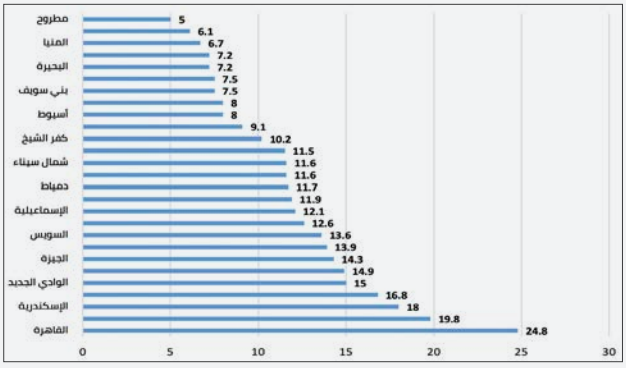

متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس عام 2019/2018

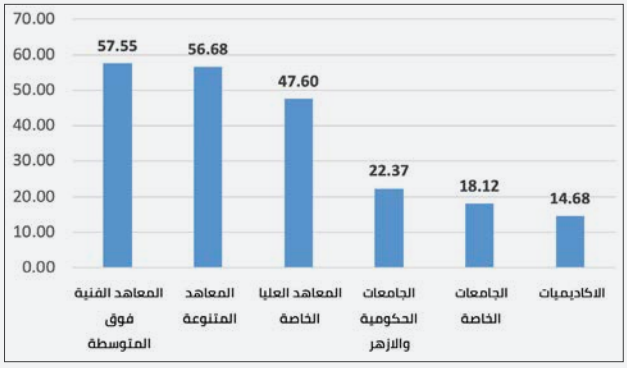

تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس والطلاب المقيدين بالتعليم العالي بمصر (بالألف)

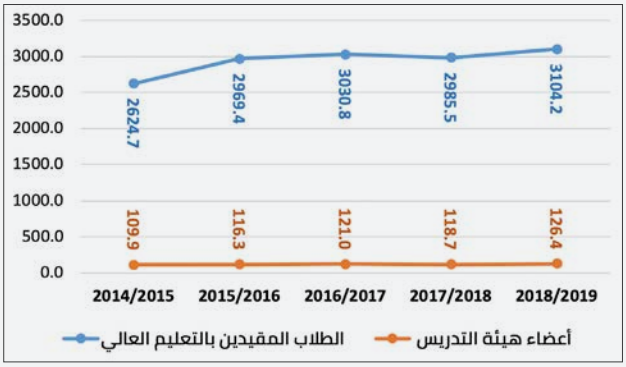

تطور أعداد الكليات والمعاهد، والجامعات الحكومية والخاصة خلال الفترة 2015/2014 – 2020/2019

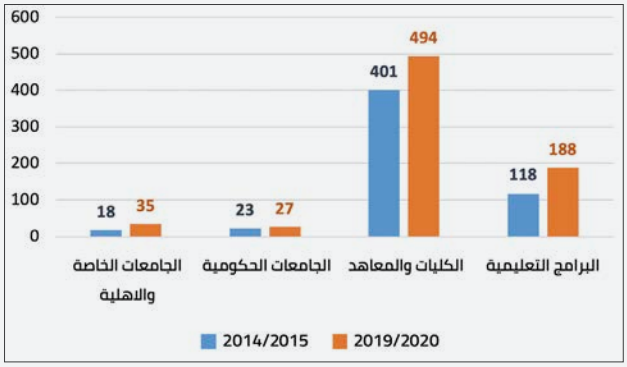

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies